مُفارقات نحوية
في اطراد القاعدة وشذوذها

د. إيهاب همّام همّام الشيـوي
أستاذ النحو والصرف المساعد
كلية اللغة العربية – جامعة أم القرى

ورد البحث في ١٤/ ١١/ ١٤٣٣هـ وقُبل للنشر في ١٩/ ٦/ ١٤٣٤هـ

مُفارقات نحوية
في اطراد القاعدة وشذوذها

د. إيهاب همّام همّام الشيوي

ملخص البحث

ينطلق بحث (المفارقات النحوية في اطراد القاعدة وشذوذها) من كون القاعدة النحوية غير التقعيد لها. فالأولى، تعد حكما عاما على عدة استعمالات لغوية، شكلت ظاهرة لغوية يقاس عليها؛ لذا تأخذ القاعدة صورة مجردة. أما التقعيد فهو الإجراء والمنهج الذي اتبعه النحويون في استنتاج القاعدة وتفسيرها وتأويل ما جاء غير مطرد معها.

وقد كان لتحكيم النحويين للقاعدة المطردة في الاستعمالات اللغوية بصرامة شديدة أثران: أحدهما، النظرة المعيارية في التقعيد للغة في مرحلتي وضع القاعدة وتفسيرها. والآخر، وجود تحديات منهجية، مثل: أنه ليس بالضرورة أن تأتي الاستعمالات اللغوية في الموقف الكلامي مطردة مع القواعد، فهي لا تنفي الاستعمالات الأخرى التي لا تقل عنها في فصاحتها؛ اللهم إلا في مستوى اللغة الفصحى المشتركة. ومن التحديات أيضا، أن التطور اللغوي للمفردات والتراكيب داخل النظام النحوي يتسم بالبطء؛ إذا ما قورن بالتطور الناتج من تداوليات الكلام في السياقات المتنوعة لأغراض مختلفة.

ولا يعدم البحث في العلاقة بين القاعدة المطردة والاستعمال اللغوي أن يجد مفارقات في الاطراد اللغوي وشذوذه داخل مناهج التقعيد عند النحويين.

(Gramatical paradoxes in Steady rule and its constancy)

Dr. Ihab Hammam Hammam Elshewy

ABSTRACT

The search (Gramatical paradoxes in Steady rule and its constancy) stems from the fact that grammatical rule is different from its extraction. The first is a general rule on the multiple uses of language, which formed a standard linguistic phenomenon. So, the rule takes abstract formula. However, the extraction of rule is the procedure and approach which taken by grammarians in its the extraction, and interpretation of irregular forms.

Arbitration Grammarians for steady rule in linguistic uses are strictly has two effects. The first, the idea standard in language of extraction rule in the two phases of the establishment of the rule and its interpretation. The second, there are methodological challenges, such as: It does not have to be linguistic uses in verbal steady position with rules. They do not deny other uses which are no less eloquence; except in the common level of classical language. It also challenges, the linguistic development of vocabulary and structures inside the grammar system is slow; when compared to the evolution resulting from the use of speech in diverse contexts and for different purposes.

The search in relationship between the steady rule and linguistic usage finds paradoxes in the linguistic regularities and its irregularities within grammarians' methodologs.

مقدمة

هذا بحثٌ يدخل في إطار أصول النظرية النحوية، يعرض عدة مفارقـات تتعلـق باطراد القاعدة النحوية وشذوذها. ومن المعلوم أن القاعدة حكـم عـام تنـضوي تحتـه مجموعة من الاستعمالات اللغوية، التي تـشكل ظـاهرة لغويـة يُقـاس عليهـا ويُنْتَحـى نحوها؛ أي أنها حكم من أحكام القياس النحوي. وهي بذلك تأخذ صـورة تجريديـة، تكوّنت من استقراء مفردات اللغة وتراكيبها، إلا أنها لا تعد - بصورتها هذه - جزءا منها، بـل تـستحيل اللغـة بمـستوياتها المختلفـة تطبيقـا لهـا عنـد الاسـتعمال اللغـوي للتراكيب.

وإذا كان وجود القواعد النحوية في اللغة وجودًا بالفعل، فإن وجودها في منهج النحويين عند دراسة اللغة وجودٌ بالقوة، وضرورة يجب أن تُراعى عند عملية التقعيد، فهي جزء رصين من المنهج، حيث كان من أهـم شـروطها أن تكـون "وصـفًا لـسلوك عملي معين في تركيب اللغة. ويلاحظ أن يكون هذا السلوك مطردا، حتى يُعَبَّـر عنـه بالقاعدة"[1]؛ لأن اللغة نظـام يعتمـد في قوانينـه علـى اطـراد الفكـر وإدراك العلاقـات المشتركة بين الظواهر اللغوية؛ ومن ثمّ كان النحويون علـى وعـي تـام بخطـورة ذلـك وأهميته، حين اصْطَفَوا من اللهجات العربيـة مـا يقـوم بمهمـة نقـل الـتراث والثقافـة العربية، دونما إقصاء للأساليب الفصيحة الأخرى التي لم تَرْقَ إلى درجـة الاطـراد، إلا في حال التعامل مع مستوى الفصحى المشتركة. والتعويل على المطرد من قواعد اللغة ونحوها - في حد ذاته - حفاظٌ على نظامية اللغة وعـدم اضـطرابها، ومـع ذلـك فـإن وصف ما خالفهـا بعـدم الاطـراد لا ينفـي عنـه الفـصاحة والـصحة اللغويـة، إذ إنـه منسوب إلى لهجات عربية فصيحة.

و**(المفارقات)** النحوية ليست اصطلاحا؛ بل رميت بها إلى توصيف حال التباين والبعد عن الغاية المطلوبة في العلاقة بين النظرية النحوية والتطبيق لها، حيث تتبَّع البحثُ منهج النحويين في التقعيد للغة، ومدى التزامهم به في استخلاص قواعدهم المعيارية، فوجد بعض الثغرات والتحديات المنهجية التي كشفت جوانب (المفارقة) في بعض القضايا الكلية للنحو العربي، عند اصطدام القاعدة النحوية ببعض الاستعمالات اللغوية الفصيحة.

وكان من أبرز **الصعوبات** التي واجهت الباحث، تشتت المسائل التي هي مناط المفارقات، فحاولت بقدر الإمكان أن ألم شعثها، وأوجد خيطا فكريا منهجيا ينظم عقدها؛ لأن البحث لم يتغيَّ نقض البناء النحوي، الذي هو محل احترام وتقدير؛ فيأخذه التعصب الأعمى إلى تتبع كل صغيرة وكبيرة في عمل النحاة، غاضًّا الطرف عن جهدهم الرائع في وضع نظرية شاملة متكاملة للنحو العربي، بل وضع في يقينه ما نصّ عليه **أبو حيان التوحيدي** من صعوبة البحث فيما وراء اللغة، قائلا: " أما الكلام عن الكلام، فإنه يدور على نفسه، ويلتبس بعضه ببعض، وهذا شق النحو وما أشبه النحو من المنطق، وكذلك النثر و الشعر "[٣].

ولقد اتبعت في دراسة مفارقات القاعدة اطرادا وشذوذا **(المنهج الوصفي التحليلي)**، حيث وصفتُ كل مفارقة في قضيتها الكلية، ثم شرعت أحلل جوانبها، مرتكزا على المقولات النظرية للنحويين فيها، وكيفية تطبيق هذه المقولات عمليا في استخلاص القواعد؛ لأصل إلى مدى توفيقهم أو قصور منهجهم في التعامل مع بعض الاستعمالات الفصيحة التي لا تخضع لما افترضوه.

وتتكون الدراسة من العناصر التالية:

- **مقدمة** شارحة لطبيعة الموضوع، وأبرز صعوباته، ومنهج البحث فيه، وأهدافه، وتقسيماته.
- **المفارقات النحوية:** وقد تناولت المفارقة في اصطلاحات الاطراد والشذوذ. وتجاهل الكثرة في وضع القاعدة. ووضع القاعدة على المثال الواحد. وبناء القاعدة على القياس المحض. وبناء القاعدة على التدرج في السماع والقياس. ونقض القاعدة النحوية بقاعدة أخرى. وتفريع القاعدة على مستويات لغوية مختلفة. وتضارب القواعد باختلاف الروايات الصحيحة للشاهد النحوي. وبناء القاعدة على شواهد مصنوعة. وبناء القاعدة وتوجيهها على التوهم.
- **الخاتمة:** وتضمنت أهم نتائج البحث، والتوصيات.

و**يهدف** البحث من خلال هذه المفارقات الإجابة عن التساؤلات التالية: لماذا تعددت مصطلحات الاطراد والشذوذ في الأحكام الكمية على النصوص اللغوية؟ وهل تنفي القاعدة المطردة الاستثناءات الفصيحة، التي لا ترقى لدرجة الاطراد؟ وما مدى احترام النحويين للشاذ في اللغة؟ وما طرائق معالجتهم له؟ وهل تعد هذه المفارقات من جوانب قصور الفكر النحوي، أو أنها نتاج لعوامل منهجية؟

(المفارقة الأولى: في اصطلاحات الاطراد والشذوذ)

(الاطراد والشذوذ) من موجّهات التفكير العلمي ونتائجه، التي تتحول بهما المعرفة إلى الصناعة والعلم المنضبط، المبني على الاستقراء الناقص، كما أنهما يعكسان النظام القائم في قوانينه على اطراد الفكر وإدراك العلاقات المشتركة بين ظواهر العلم؛ ولذلك شاعت عبارة: "لكل قاعدة شواذ"، و"الشذوذ يبرّر القاعدة" في سائر العلوم، ناهيك عن علم النحو العربي. وما يصبو إليه البحث - هنا - هو تجلية

المفاهيم؛ كي نتبين المفارقة في الاصطلاحات ودلالتها؛ انطلاقا من أن "الحدود لا يحسن فيها التأوُّل، وإقامة المعاذير، وغرابة ألفاظ لا تدل على المقصود؛ لأنها مبنية على الكشف الواضح، موضوعة للبيان الظاهر، والغرض بها السلامة من الغامض"[٣].

١- المعنى اللغوي.

من استقراء المداخل اللغوية لمادتي الاطراد والشذوذ تحصَّل للبحث أن المعنى العام لمفهوم "الاطراد" يشمل عدة معانٍ عامة، هي: (الضمُّ، والتتابع، والاستقامة). وفي مقابل هذه المعاني، يأتي مفهوم "الشذوذ" بمعنى: (الانفراد، والمفارقة).

يقول **ابن منظور المصري** في مادة [ط ر د]: "طَرَدْتُ الإِبِلَ طَرْداً وطَرَداً: أَي ضَمَمْتُها من نواحيها... واطَّرَدَ الأَمرُ: استقامَ. واطَّرَدَتِ الأَشياءُ: إِذا تَبِعَ بعضُها بعضًا.. واطَّرَدَ الكلامُ: إِذا تتابَع. واطَّرَدَ الماءُ: إِذا تتابَع سَيَلانُه... وأمرٌ مُطَّردٌ: مستقيم على جهته..."[٤].

ويقول أحمد **بن فارس** في مادة [ش ذ ذ]: "شَذَّ (الشين والذال): يدلُّ على الانفراد والمفارقة. وشَذّ الشيء، يَشِذُّ شذوذاً. وشُذَّاذُ الناس: الذين يكونون في القوم، وليسوا من قبائلهم ولا مَنَازِلهم. وَشُذَّانِ الحصى: المتفرِّق منه..."[٥].

٢- المعنى الاصطلاحي.

يُعرّف **أبو الحسن الرماني** المطرد، في سياق نظائر أخرى له، بقوله: "المطرد: الجاري على النظائر. والنادر: الخارج عن النظائر إلى قلة في بابه"[٦].

والمطرد عند **ابن جني**، هو "ما استمرّ من الكلام في الإعراب وغيره من مواضع الصناعة". والشاذ: "ما فارق ما عليه بقيّة بابه وانْفرد عن ذلك إلى غيره...؛ حملاً لهذين الموضعين على أحكامٍ غيرها"[٧].

والشاذ عند **الجاربردي**: "ما يكون بخلاف القياس، من غير النظر إلى قلة وجوده وكثرته، كـ "القَوَد". والنادر: ما قلّ وجوده، وإن لم يكن بخلاف القياس، كـ "خزعال". والضعيف: ما يكون في ثبوته كلام، كـ "قُرطاس" (بالضم)"[٨].

ويعرّف كلٌّ من **الشريف الجرجاني والمناوي** الشاذَّ بأنه "ما يكون مخالفا للقياس، من غير نظر إلى قلة وجوده وكثرته"[٩].

والشاذ في اللغة لا يكون على درجة واحدة، فليس كلُّ شاذ مردودا، كما أنه لا يكون كل مطرد مقبولا. فقد ذكر **الجرجاني** أن الشاذ نوعان: "شاذ مقبول، وشاذ مردود. أما الشاذ المقبول، فهو الذي يجيء على خلاف القياس، ويُقبل عند الفصحاء والبلغاء. وأما الشاذ المردود، فهو الذي يجيء على خلاف القياس، ولا يُقبل عند الفصحاء والبلغاء.

والفرق بين الشاذ والنادر والضعيف، هو أن الشاذ يكون في كلام العرب كثيرا، لكن بخلاف القياس. والنادر هو الذي يكون وجوده قليلا، لكن يكون على القياس. والضعيف هو الذي لم يصل حكمه إلى الثبوت"[١٠].

ويقسم **أبو بكر ابن السراج** ما شذّ في اللغة ثلاثة أقسام، هي:

أ- **ما شذ عن بابه وقياسه، ولم يشذ في استعمال العرب له،** نحو: "اسـتَحْوَذ". فإن بابه وقياسه أن يُعَلَّ؛ فيقال: اسْتَحَاذ، مثل: "استقام" و"اسْتَعَاذ"، وجميع ما كان على هذا المثال. ولكنه جاء على الأصل، واستعملته العرب كذلك[١١].

ب - **ما شذ عن الاستعمال، ولم يشذ عن القياس،** نحو: ماضي "يَدَع". فإن قياسه وبابه أن يقال: "وَدَع يَدَع"؛ إذ لا يكون فعل مستقبل إلا له ماضٍ. ولكنهم لم يستعملوا "وَدَع"، استغني عنه "بتَرك"؛ فصار قول القائل الذي قال: (وَدَعَه) شاذًّا، وهذه أشياء تحفظ[١٢].

جـ - **ما شذ عن القياس والاستعمال معا،** فهذا الذي يُطرح ولا يعرَّج عليه، نحو: ما حُكِي من إدخال الألف واللام على "اليَجدعُ"[١٣].

وأحكام هذه الأقسام بيّنها **ابن جني** على النحو التالي:

أما الشاذ في القياس والاستعمال؛ "فلا يسوغ القياس عليه ولا ردُّ غيره إليه. ولا يحسن أيضا استعماله فيما استعملته فيه إلا على وجه الحكاية".

وما شذ عن بابه وقياسه، ولم يشذ في استعمال العرب له؛ "فلا بد من اتباع السمع الوارد به فيه نفسه؛ لكنه لا يتخذ أصلا يقاس عليه غيره".

وما شذ عن الاستعمال، ولم يشذ عن القياس "تحاميت ما تحامت العرب من ذلك، وجريت في نظيره على الواجب في أمثاله"[١٤].

٣- إشكالية الاصطلاح.

تتضح إشكالية اصطلاحي الاطراد والشذوذ- بوصفهما دالين على موافقة القواعد المعيارية ومخالفتها- في تعدد المصطلح، الذي يعبر به النحويون عن منهجهم في بناء قواعد اللغة على مبدأ الشيوع والكثرة. وتفاوت نظرتهم للنصوص المعتمدة في التقعيد، من حيث الكم والكيف.

وقد نقل **السيوطي** عن **ابن هشام** قوله: "اعلم أنهم (يريد النحويين) يستعملون غالبا، وكثيرا، ونادرا، وقليلا ومطردا. فالمطرد لا يتخلف، والغالب أكثر الأشياء ولكنه يتخلف. والكثير دونه، والقليل دونه، والنادر أقل من القليل. فالعشرون بالنسبة إلى ثلاثة وعشرين غالب، والخمسة عشر بالنسبة إليها كثير لا غالب، والثلاثة قليل، والواحد نادر. فاعلم بهذا مراتب ما يقال في ذلك"[١٥].

ورغم أن **ابن هشام الأنصاري** قد حاول التفرقة بين المصطلحات التي تعبر عن الاطراد والشذوذ على أساس كميّ عددي، فإن ذلك لا ينفي تعددها وتداخلها فيما بينها، لدرجة أنه قد يقع الترادف بينها أحيانا. فالمطرد في كتب النحويين، يأتي بمعنى **(الكثير، والباب، والقياس)**.

- كما في قول **سيبويه**: "وتقول: هذا زيدٌ بنيٌّ عمرٍو، في قول أبي عمرو ويونس؛ لأنَّه لا يلتقي ساكنان، وليس **بالكثير** في الكلام ككثرة (ابْن) في هذا الموضع. وليس كلُّ شيء يكثر في كلامهم يُحمل على الشاذّ؛ ولكنه يُجرى على **بابه**، حتَّى تعلم أنَّ العرب قد قالت غير ذلك..."[١٦].

- ويقول **ابن السراج**: "واعلم: أنه ربما شذ الشيء عن بابه، فينبغي أن تعلم أن القياس إذا اطرد في جميع **الباب** لم يُعْنَ بالحرف الذي يشذ منه فلا يطرد في نظائره. وهذا يُستعمل في كثير من العلوم، ولو اعْتُرِض بالشاذ على **القياس المطرد**؛ لبطل أكثر الصناعات والعلوم"[١٧].

ويأتي الشاذ - أيضا في كتبهم - بمعنى **(القليل، والنادر، والضرورة، واللغة، واللهجة)**، على النحو التالي:

- قال **أبو زكريا الفراء**: "إذا قلت: عنيد خمسة أثواباً؛ فهو أشبه شيء بقولك: مررتُ برجلٍ حَسَنٍ وجهاً. قال أبو بكر: وليس هو عند أصحابنا كذلك؛ لأن (وجهًا) عندهم منصوب بأنه مشبه بالمفعول؛ لأن (حسن) يشبه اسم الفاعل. وقد مضى ذكر هذا. والنصب في قولهم: خمسة أثواباً **شاذ**، إنما يجوز مثله في **ضرورة** شاعر"[١٨].

- قال **ابن الأنباري**: "وأما الجواب عن كلمات الكوفيين، أما قوله: (ولكنّني من حُبِّها لَكَمِيُد...) فهو **شاذ** لا يؤخذ به؛ **لقلته وشذوذه**..."[١٩].

- قال **ابن هشام الأنصاري**: " وأما (إنْ) فإعمَالُها **نادِرٌ، وهو لُغة** أهل الْعَالِيَةِ... "[٢٠].
- قال **ابن أم قاسم المرادي**: " وإذا أبدلت بعد الضاد؛ فثلاثة أوجه: البيان والإدغام بوجهيه، فيقال: اضْطَجَع، واضَّجَع، واطَّجَع. وهذا الثالث، قال ابن هشام الخضراوي: هو **نادر شاذ**، وقد استثقل بعضهم اجتماع الضاد والطاء، لما بينهما من التقارب، فقلب الضاد لامًا فقال: الْطَجَع..."[٢١].

ويمكن تبيُّن تداخل مصطلحات (الشاذ) من عرض **السيوطيّ** لحكم جر (ربّ) للضمير، والقاعدة أن مدخولها يكون نكرة، نحو قوله صلى الله عليه وسلم: " يا رُبَّ كاسيةٍ عارية في الآخرة ". ومن المعلوم أن الضمير من المعارف. يقول: " والأصح (أنه) أي جر (رُبَّ) الضمير ليس بقليل ولا شاذا، بل جائز بكثرة فصيحا. وقال **ابن مالك**: هو **قليل**، وفي بعض كتبه **شاذ.** قال **أبو حيان:** وليس بصحيح إلا إن عنى بالشذوذ شذوذ القياس، وبالقلة بالنسبة إلى جرها الظاهر؛ فإنه أكثر من جرها الضمير "[٢٣].

فابن مالك يحكم على المسألة مرة بالقلة، ومرة أخرى بالشذوذ، وهذا يثبت أن اصطلاحات الشذوذ - وكذلك الاطراد - تناوبت فيما بينها عند إطلاق الأحكام النحوية، وهو ما يشي بأن فكرة الكم والكثرة لم تكن محددة في فكر النحويين عند بناء القواعد المعيارية، وتوجيه التراكيب اللغوية غير الشائعة.

ويسترعي نظر البحث في بيان تلك المفارقة أن النحويين أطبقوا - من الناحية النظرية - على مبدأ الشيوع والكثرة في بناء القواعد المعيارية، وعدُّوا ما خالف هذا المبدأ شذوذا في اللغة، لا يُعتدّ به أو يكون محفوظا في بابه ولا يقاس عليه. فحين سُئِل **أبو عمرو ابن العلاء** عما وضعه مما سماه عربية: أَ يدخل فيها كلام العرب كله؟، فقال: لا. وقيل له: كيف تصنع فيما خالفتك العرب، وهم حجة؟ قال: أعمل على الأكثر، وأسمي ما خالفني لغات[٢٣].

ولا ينقض فكرَ النحويين في بناء صرح القواعد على هذا المبدأ ما ادعاه بعض الدارسين بأن الكوفيين كانوا يبنون قواعدهم على القليل النادر والشاذ أحيانا؛ فهذا السلوك منهم لم يكن اعتراضا على المبدأ العام وهو الكثرة، بل لاختلاف أسلوبهم في التقعيد على ما يُقاس عليه وما لا يُقاس.

ويمكن إرجاع المفارقة في تطبيق مقولة "الكثرة والقلة" إلى أمرين:

الأول، منهجي: لم يصرح النحويون في منهجهم الذي قعدوا في ضوئه القواعد ما المراد بالكثرة، أهي كثرة عددية أم كثرة نسبية؟ وهي في الواقع كثرة عددية، كما فُهِم من نص ابن هشام السابق. وبناء على ذلك، فإن "غموض هذه المسألة الرئيسة: مسألة القلة والكثرة، بنوعيهما الذاتي والنسبي، أوقع الباحثين قديما وحديثا في حيرة واضطراب مؤلمين، يصوّب هذا ما يخطئه ذاك، ويبيح ذاك ما يمنعه سواه..."[٢٤]. ومن ثمّ غلبت "الذاتية" – وهي مرفوضة في البحث العلمي- على استعمالهم المصطلحات، فما يكون مطردا عند بعضهم، يكون شاذا أو نادرا أو ضرورة... عند آخرين، لا لشيء إلا لذاتية التناول لبعض النصوص والحكم عليها بالقاعدة العامة.

والثاني، ذاتي: يفسره التفاوت بين النحويين في الثقافة اللغوية، ونسبية إلمامهم بالنصوص التي يقعدون لها؛ فلم يكونوا على درجة واحدة في الإلمام بكل النصوص التي اعتمدوا عليها في استخلاص قواعدهم، ولم يقتصر ذلك على الخلاف بين المدارس، بل امتد بين أفراد المدرسة الواحدة. ودليل ذلك أن **المبرد** – وهو بصري المذهب- كان يردُّ كثيرا من سماعات سيبويه، ومن ثمَّ القواعد التي تُبنى عليها، الأمر الذي دفع **ابن ولاد** للانتصار لسيبويه منه، وهو الأمر ذاته الذي جعل **ابن مالك** يُعرِّض به، بأنْ كان له "إقدام في ردّ ما لم يُرْوَ"[٢٥].

وإذا ما اعتبرنا أن الدراسة اللغوية قد مرت بمرحلتي الوصفية والمعيارية؛ تأكد أن الاصطلاحات المعبرة عن الاطراد والشذوذ تمثل - في المقام الأول - وصفا للظواهر اللغوية القائمة على علاقات مشتركة أو متباينة فيما بينها، حيث إنها ارتبطت بالسماع اللغوي، والسماع وصف لا معيارية فيه. فمبدأ القلة والكثرة، سواءً الكمية منهما أو النسبية هو أقرب لقياس الظواهر والأنماط، وليس لقياس الأحكام في عملية التقعيد اللغوي، حيث يرتكز الأول على الاستقراء الناقص في بيان " مدى اطراد الظاهرة في النصوص اللغوية مروية أو مسموعة، واعتبار ما يطرد من هذه الظواهر قواعد ينبغي الالتزام بها، وتقويم ما يشذ من نصوص اللغة عنها، ومن ثمَّ فإنه يرفض الأخذ بالظواهر الشاذة، ويرد هذه الظواهر. كما يرفض الأخذ بالنصوص التي تحملها، مهما كان مصدر هذه النصوص"[٢٦]. وبناء على ذلك يتحدد معنى الاطراد بكثرة ما ورد عن العرب من مسموعات ذات علاقات مشتركة، والتي تجعل منها ظاهرة لغوية تُنْتَحى عند الكلام، في حين يتحدد معنى الشذوذ بقلة هذه المسموعات وندرتها، فلا يُلتفت إليها في عملية الانتحاء اللغوي.

أما علاقة اصطلاحات الاطراد والشذوذ بقياس الأحكام، فهي مرتبطة بمحوري الدراسة النحوية السماع والقياس معا، أو إن شئت فقل علاقة الوصف بالمعيار اللغويين. فالعلاقة بينهما قائمة على اعتبار القياس (قياس الأحكام) معيارا نقديا في الدراسة النحوية، كاشفا لما يجب أن يُقال من تراكيب لغوية تتفق مع القواعد المعيارية الملزمة للغة، وتحكم على ما خالفها بالشذوذ؛ ولذلك يُنظر إلى القياس على أنه عملية شكلية، يتم فيها " حمل غير المنقول على المنقول، إذا كان في معناه "[٢٧]. أي تستلزم مَقيسا (غير المنقول)، ومَقيسا عليه (المنقول)، وجامعا (معنى)، وحكما مترتبا على ذلك. ومن ثمَّ يكون للاطراد والشذوذ معنى آخر- غير معنيهما في قياس الظواهر والأنماط - هو موافقة المقيس للمقيس عليه، في حكمه أو مخالفته له.

ومحصَّلة الأمر، أن الاضطراب في تحديد مدلول القلة والكثرة، وتعدد المصطلحات التي عبر بها النحويون عن اطراد الظواهر اللغوية وشذوذها- أصاب الدراسة النحوية بالخلاف والتشعب في مسائل، تعدُّ من قبيل الرفاهية العلمية في كثير من الأحيان؛ إذ لا طائل من ورائها، بل أدت إلى عزوف الكثيرين - قديما وحديثا- عن تعلم النحو. وخروجا من هذا الاضطراب والتداخل في دلالات الاطراد والشذوذ، يتفق البحث مع الدكتور **على أبو المكارم** في توحيد الاصطلاحات، و"اعتبار مصطلح الاطراد عنوانا على ظاهرة الكفاية الكمية للنصوص، تلك الظاهرة التي عُبِّر عنها بالفعل بعدد آخر من المصطلحات، في مقابل الشذوذ باعتباره بدوره العنوان الرئيس الدال على عدم كفاية النصوص، وإن شاركته في هذه الدلالة مصطلحات أخرى"[٢٨].

ويطمئن البحث - رغم ما سجله من مفارقة تتعلق باصطلاحات الاطراد والشذوذ - إلى أمرين:

١- إن الاطراد والشذوذ يمثلان منهجا في عملية التقعيد للعلوم بأسرها، لا سيما اللغة؛ لأنهما سبيل المقعِّد إلى الوصول للقاعدة التي تمثل حكما عاما ضابطا لممارسة اللغة، والحفاظ على خصائصها التركيبية والدلالية؛ حيث إن القاعدة جزء من اللغة، أما التقعيد فهو وسيلة إنتاج القاعدة وتفسيرها. "وكلُّ بحث يتجاوز هذه القاعدة بالتعليل أو التفسير يعد من التقعيد لا من القاعدة، ومن هذا التقعيد بحثُ شروط السماع وأبعاده وتأويله؛ أي أن التقعيد هو الجانب النظري في الموروث النحوي من السماع والقياس، وهو الذي ينتمي إلى نظرية النحو ومناهجه؛ فيكون مناط الاجتهاد ومدخل التيسير"[٢٩].

٢- حين توصف القاعدة بالاطراد أو الشذوذ، فليس معنى ذلك إخراج ما شذّ عنها من دائرة الفصاحة اللغوية تماما، بل هو وصفٌ لدرجات الاستعمال اللغوي على جميع مستوياته التحليلية؛ لذلك كان النحويون القدامى- رحمهم الله - أدق في نظرتهم تجاه ما يتخوف منه بعض الدارسين، الذين ينظرون إلى الشاذ على أنه خروج من دائرة الصواب اللغوي. ومن هذه الزاوية يمكن أن نفهم الاصطلاحات المعبرة عن الاطراد والشذوذ، نحو: " غالب، وكثير، ونادر، وقليل، ومطرد، وشاذ، وضرورة، ولهجة، وقياس، وسماع..." - بوصفها من إجراءات التقعيد والوصف اللغويين عند بناء النحويين للقاعدة وتفسيرهم إياها، وبيان درجات التراكيب اللغوية في الفصاحة والاستعمال.

(المفارقة الثانية: تجاهل الكثرة المسموعة في وضع القاعدة)

السماع والقياس أصلان مكينان في النظرية النحوية، وهما يعكسان مراحل فكر النحويين في دراسة اللغة، فالدرس الوصفي يُغلِّب السماع على القياس، في حين يعطي الدرس المعياري لها القياسَ أولوية تفوق السماع. وهذه قضية لا يريد البحث الخوض فيها؛ لأنه مسبوق إليها[٣٠].

ويعرف **ابن الأنباري** (السماع): بأنه "الكلام العربي الفصيح المنقول بالنقل الصحيح، الخارج عن حد القلة إلى حد الكثرة "[٣١]. فهو يحدده بصحة الرواية عن العرب الفصحاء، وأن يكون خارجا عن حد القلة إلى حد الكثرة.

و(القياس): هو " تقدير الفرع بحكم الأصل. وقيل: هو حمل فرع على أصل بعلّةٍ، وإجراء حكم الأصل على الفرع. وقيل: هو إلحاق الفرع بالأصل بجامع. وقيل: هو اعتبار الشيء بالشيء بجامع "[٣٢]. فعملية القياس النحوي عملية صورية (شكلية)، تقتضي أصلا، وفرعا، وعلة جامعة، وحكما يترتب عليها.

ومن أسس بناء القاعدة عند النحويين أنها تُبنى على مبدأ الشيوع والكثرة في المسموع من كلام العرب، وهو ما أفادته عبارة **ابن الأنباري** السابقة: " أن يكون (المسموع) خارجا عن حد القلة إلى حد الكثرة "؛ إلا أنهم في بعض الأحيان قد تجاهلوا ذلك المبدأ، معللين ذلك بطرد الباب النحوي، والتواتر في خصائصه، أو بمراعاة أصل الوضع، وهو ما حدث في قاعدة **(نقل المصدر)** للوصف والحال، وأرى أن عرض أقوال النحويين فيها ينضوى على بعض المفارقات التي يكشف عنها الخلاف النحوي بينهم في هذه المسألة.

ينصّ جمهور النحويين على أن نقل المصدر للوصف يكون على وجهين:

الأول، على المبالغة والمجاز، حيث يكون المنعوت هو عين النعت، فلا يُؤوَّل نحو: هو قاضٍ عدلٌ؛ " لأنه (أي: المصدر) جنس يدل بلفظه على القليل والكثير؛ فاستغني عن تثنيته وجمعه..."[٣٣].

والوجه الثاني، أن يكون على الحقيقة، فيقع فيه التأويل؛ بحثا عن" رابط " يربط النعت بمنعوته، وقد أوّله الكوفيون بمشتق، نحو: صحبتُ عالما كرَمًا؛ أي كريمًا. وقد جعل **الدماميني** تأويله باسم الفاعل كثيرًا، وباسم المفعول قليلا[٣٤].

وأوّله البصريون على حذف مضاف يكـون هـو النعـت، وفيـه مراعـاة لأصـل وضع المصدر على الإفراد والتذكير. وردّه **ابن الحاجب** مـن وجهـين: " أحـدهما: أنـه يلزمه أن يوصف بجميع المصادر على هذا النحو، والآخر: أنه يلزمه حذف مضاف"[٣٥].

ويؤخذ من ذلك أن النحويين - حين فرقوا بين نقل المصدر للوصف على المبالغة والمجاز، وكونه على الحقيقة - يُقرّون بأن ثوابت الأسلوب لا تتعارض وثوابت النحو الممثَّلة في القواعد التي لا يجوز الخروج عليها، كما أن التفرقة منوطة بملابسات

السياق وقرائنه، فالنقل المراعَى فيه المبالغة والمجاز أَدْخَلُ في باب (التنغيم) بوصفه تطريزا صوتيا للغة المنطوقة؛ إذ إن اللغة المكتوبة لا تفرق بين المبالغة والحقيقة في الاستعمال، اللهم إلا بعلامات كتابية، كالترقيم.

وتبدو المفارقة هنا في اطراد القاعدة من جهة القياس بمراعاة أصل الوضع، وشذوذها في السماع؛ رغم كثرة ورود المصدر نعتا في كلام العرب. يقول **ابن مالك** في بيت الألفية:

ونَعتــــُوا بمَـــصدرٍ كـــثيرَا فــالتزمُوا الإفـــرادَ والتــذكيرَا

فالنعت بالمصدر كثير في كلام العرب، ورغم ذلك يكون غير مطرد؛ لكونه خلاف الأصل في باب النعت، بأن يكون مشتقا، نحو: هذا رجلٌ عدلٌ، وصبرٌ، وصومٌ، ورِضًى.

ويعلل **أبو القاسم السهيلي** خروجه من دائرة الاطراد، بقوله: "إنما لم يكن نعتًا؛ لأنه (لا رابط) بينه وبين الاسم الأول؛ ولأنه اسم جنس على حاله..."[٣٦]. فدلالة المصدر على الحدث – عنده – لا تفي بالربط بينه وبين المنعوت، وافتقار المنعوت إلى هذا الرابط كان وراء رفض الوصف به.

وقد راعَ بعض النحويين هذا التناقض في قاعدة نقل المصدر للوصف به، – وهو في نظر البحث نتاجُ غموض فكرة الكمّ أثناء التقعيد – فقد نقل **الشاطبيُّ** عن **ابن درستويه** قوله: "ليس من المصادر شيء إلا ووضعه موضع الصفات جائز مطرد، منقاس غير منكسر"[٣٧].

وحيال هذا التردد بين الاعتراف بمبدأ الكثرة في بناء القاعدة وتجاهله في بعض المواضع، لجأ المتأخرون من النحويين في تعاملهم مع الوصف بالمصدر إلى توسيع

قاعدة النعت؛ ليكون مطردا، وذلك بإضافة شروط نحوية تحكم توارده، وهي: **أحدها**: أن لا يؤنث ولا يثنى، ولا يجمع. **الثاني**: أن يكون مصدرَ ثلاثي، أو بزنة مصدر ثلاثي. **الثالث**: أن لا يكون ميميا"[٣٨].

ويلاحظ أن هذه الشروط لم تكن ذاتية؛ أي تخضع لذوق المقَعِّد أو النحوي، وإنما هي نابعة من طبيعة التقعيد اللغوي ذاته، الذي يصف السلوك اللغوي في استعمال التراكيب، ويحدد الظاهرة اللغوية ويفسرها، وذلك بوصفه إجراء مهمًّا، قبل الوصول إلى حكم عام هو القاعدة النحوية. فالشرط الأول يراعي خصائص بنية المصدر في اللغة، بمراعاة أصل الوضع فيه على الإفراد والتذكير، والذي كان سببا في عدم الاعتراف باطراده؛ رغم كثرته. أما الشرطان الثاني والثالث، فلأنه لم يرد المصدر في كلام العرب والقرآن الكريم إلا ثلاثيا غير ميمي، نحو قوله تَعَالَىٰ: ﴿ وَجَآءُو عَلَىٰ قَمِيصِهِۦ بِدَمٍ كَذِبٍۚ ﴾ يوسف:١٨، وقوله: ﴿ قُلْ أَرَءَيْتُمْ إِنْ أَصْبَحَ مَآؤُكُمْ غَوْرًا ﴾ الملك: ٣٠.

أما نقل المصدر للحال، فيثبت الاستقراء صورتين له، هما: صورة التنكير، وصورة التعريف.

ومن شواهد الحال المصدر المنكرة، قوله تَعَالَىٰ: ﴿ ثُمَّ ٱدْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا ﴾ البقرة: ٢٦٠ والتأويل: ساعياتٍ. وقوله: ﴿ لَا يَسْـَٔلُونَ ٱلنَّاسَ إِلْحَافًا ﴾ البقرة: ٢٧٣، والتأويل: مُلْحِفين. ومن شواهدها المعرّفة قول الشاعر:

فَأَرْسَلَهَا العِرَاكَ ولَمْ يَذُدْهَا ... ولَمْ يُشْفِقْ عَلَى نَغَصِ الدِّخَالِ[٣٩]

والتأويل: فأرسلها معتركة.

والأصل في الحال أن تكون وصفًا، لدلالتها على ذات صاحبها، ومعنًى هو هيئته، نحو: أقبل الصبيُّ مبتسما. ولذلك كان نقل المصدر للحالية، خلاف الأصل؛

لدلالة المصدر على المعنى دون الذات، نحو: صحبتُ الشيخَ علما؛ أي عالما. فالمصدر دل على الحدث والمعنى، وهو "العلم" ولم يدل على الذات "الشيخ".

والكثرة في الصورتين (التنكير والتعريف) متفاوتة، كما يقول **ابن مالك**: "وكثُر المنكر؛ لأنه يُحْوج إلى تأويل واحد. وقلّ المعرّف اللفظ؛ لأنه يُحْوج إلى تأويلين: تأويل الوصفية، وتأويل التنكير"[٤٠]. وهذا مراعاة لقاعدة التوجيه النحوي "ما يحتاج لتأويل واحد أولى مما يحتاج لتأويلين أو أكثر".

ويشير **السيوطي** - أيضا- إلى المفارقة في نقل المصدر بين الوصفية والحالية، فـ"هو (يريد وروده حالا) أكثر من وروده نعتًا"[٤١].

والمصدر الواقع حالا غير مقيس عند **سيبويه والجمهور**، مراعاة لأصالة الوصف في الحال[٤٢]. بدلالته على صاحبها في المعنى والذات، وهذا لا يحققه المصدر.

وعن **المبرد** قولان: **الأول**، يجيز القياس عليه مطلقًا. **والثاني**، يجيزه فيما كان من نوع عامله، وهو أشهرهما[٤٣]. مثل: قتلته صبرًا، وأتانا سرعةً.

ولم يستبعد **ابن مالك** قياسه على قول المبرد[٤٤]. فقد نصّ كل من **ابن مالك وابن الناظم** على قياسه بتوسيع قاعدة وقوع الحال مصدرا في الأنواع التالية:

- ما وقع بعد خبر معرف بـ (أل) الدالة على الكمال مثل: أنت الرجلُ علمًا، وهو الفتى أدبًا.
- بعد خبر يُشبَّه به مبتدؤه: مثل: أنت زهيرٌ شعرًا، وحاتم جودًا، والأحنف حلمًا.
- بعد (أمّا)، مثل: أمّا علمًا فَعَالِمٌ، وأما حفظًا فحافظٌ[٤٥]. وقد وجَّه **أبو حيان الأندلسي** النوعين الأول والثاني على التمييز[٤٦].

وينبه البحث على ثلاثة أمور، هي:

الأول، إن تأويـل البـصريين للمـصدر الواقـع حـالا بمـشتق،هو ذاتـه تأويـل الكوفيين له عند وقوعه نعتًا، وقد اعترض عليهم البصريون، قائلين بأنه علـى حـذف مضاف، يكون هو النعت. ويؤخذ من ذلك اضطراب الفـريقين في حقيقـة المـصدر في البابين، ومن ثمَّ حاول أحد أصحاب الحواشي دفع هذا التنافي قائلا: "إنَّ كُلاًّ ذكـر في كُلٍّ من الموضعين ما هو بعض الجائز عنده"[٤٧]. وأمام هذه المقالة يمكن القول: إن هـذه التأويلات أمر شكلي، وجوهر المعنى واحد في وقوع المصدر حالا أو نعتا.

والثاني، يكاد يقع إجماع النحويين على عدم اطراد نقل المـصدر للوصـف. أمـا نقله للحال، فقد جعله بعضهم غير مطـرد، وجعلـه بعـضهم مقيـسًا فيمـا كـان نوعًـا لعامله، وبعـضهم قاسـه في ثلاثـة أنـواع، وبعـضهم قاسـه مطلقـا. وبـالنظر إلى كثـرة الشواهد الواردة في وقوع المصدر حالا، وكثرته إذا ما قورن بوقوعه نعتًا، فإن البحـث يميل إلى جواز القياس عليه.

والثالث، الغاية من إضافة شروط نحوية للقاعدة هو استيعاب التراكيب اللغوية التي ثبتت فصاحتها في الاستعمال عند العرب الأقحاح؛ ولم تَرْقَ لدرجة الاطراد في القياس. ويُحمد للنحويين صنيعهم هذا؛ لما فيه من حفاظ على الثروة اللغوية ومراعاة المرونة التي تتسم بها العربية في بنيتها ودلالاتها معا. ويرى البحث أن هذا الإجراء لو فَعَّله النحويون في تعاملهم مع كل شاذ في اللغة؛ لقلل دائرة الشذوذ اللغوي، ويسر تعليم القواعد، وواكب تطور اللغة في ألفاظها وتراكيبها في مراحلها التاريخية المختلفة.

(المفارقة الثالثة: وضع القاعدة على المثال الواحد)

هناك قواعد بناها النحويون على مثال واحد لم يُسمع غيره عن العرب، مخالفين بذلك ما اشترطوه من كثرة النصوص المطردة، ومن هذه القواعد المبنية على مثال واحد: (**إجراء "فَعُولَة" مجرى "فَعِيلَة"**) في النسب.

وتعد " **شَنُوءَة** " أمَّ الباب في هذه المسألة، حيث قيل في النسب إليها " شَنَئِي ". وهي من المفاريد المسموعة، التي بنى عليها النحويون اطراد قاعدة في النسب لما كان على بناء " فَعُولة "، **بشرطين**: عدم تضعيف العين، وأن تكون هي واللام صحيحتين، نحو: (قَتُوبَة، قَتَبِيّ) و(رَكُوبَة، رَكَبِيّ) و(حَلُوبَة، حَلَبِيّ)... حيث تحذف " واو " المد، وتبدل الفتحة من الضمة، وذلك حملا على " فَعِيلَة "، نحو: (حَنِيفَة، حَنَفِيّ)، و(صَحِيفَة، صَحَفِيّ) بحذف الياء، وإبدال الفتحة من الكسرة.

وإنما كان إجراء " فَعُولَة " مجرى " فَعِيلة " في النسب للمشابهة اللفظية بينهما من وجوه، نصّ عليها **ابن جني**: وهي " أن كل واحدة من فَعُولة وفَعِيلَة ثلاثي. ثم إن ثالث كل واحد منهما حرف لين يجرى مجرى صاحبه، ألا ترى إلى اجتماع الواو والياء ردفين (يريد في القافية) وامتناع ذلك في الألف، وإلى جواز حركة كل واحدة من الياء والواو مع امتناع ذلك في الألف إلى غير ذلك. ومنها أن في كل واحدة من فَعُولة وفَعِيلَة تاء التأنيث. ومنها اصطحاب فَعُول وفَعِيل على الموضع الواحد، نحو: أثيم وأثُوم، ورحيم ورَحُوم، ومشيّ ومشوّ، ونهي عن الشيء ونهو... "[٤٨].

وفي حكم إجراء " فَعُولَة " مجرى " فَعِيلة " في النسب من حيث الاطراد والشذوذ قولان: الأول، أنه قياس مطرد، وهو رأي **سيبويه والجمهور**. والثاني، أنه شاذ لا يقاس عليه، وهو رأي **المبرد**. يقول **ابن يعيش**: " وأما أبو العباس المبرد فإنه يخالفه (سيبويه) في هذا الأصل، ويجعل " شَنَئِيّا " من الشاذ، فلا يُجيز القياس عليه... وقول أبي العباس متينٌ من جهة القياس، وقول سيبويه أشد من جهة السماع. وهو قولهم: " شَنَئِيّ"، وهذا نصّ في محل النزاع "[٤٩].

وبموازنة القولين - وهما لنحويَّيْنِ بصريَّيْن - يتبين للبحث أن **المبرد** يتمسك بالقياس في الحكم بالشذوذ على المسألة؛ وذلك استنادا إلى قاعدة أصولية بصرية، هي

أن مبدأ الكثرة في المقيس عليه غير متوفر؛ ومن ثمّ لا يقاس على الشاذ. أما موقف **سيبويه** في الاعتداد بالسماع والحكم بالاطراد، ولو بمثال واحد، رغم مخالفته للأصل البصري، فيبرره **الأخفش** بقوله: "إنما جاء هذا في حرف واحد يعني شَنُوءَة". ثم يعلق عليه **ابن جني** قائلا: "وما ألطف هذا القول من أبي الحسن، وتفسيره أن الذي جاء في "فَعُولة" هو هذا الحرف، والقياس قابله ولم يأتِ فيه شيء ينقضه. فإذا قاس الإنسان على جميع ما جاء، وكان أيضا صحيحا في القياس مقبولا فلا غرو ولا ملام"[٥].

ومحصَّلة ذلك، أن النحويين البصريين لم يشترطوا في المقيس عليه الكثرة، فقد يُقاس على القليل إذا وافق القياس، ولم يرد ما ينقضه، فالمثال في "شَنُوءَة، شَنَئِيّ" لم يكن فيه عدول عن أصل القاعدة؛ حتى يُبحث فيه عن الكثرة المنوط بها في القياس، لذا كانت المسألة أصلا قائما بذاته. إلا أن البحث قد اختار هذا المثال – وهو كلّ ما ورد في بابه – للتنبيه على أن النحويين يبنون القاعدة أحيانا على المثال الفرد، إن لم يرد في ذلك غيره. ولم أمثل لذلك بما أُوخِذ عليه الكوفيون من بناء القاعدة على مثال واحد أو مثالين؛ لأن هذا السلوك اللغوي منهم – في نظر البحث – لم يكن إلا في حال عدم وجود غير ما نبوا عليه القاعدة من أمثلة، ولا يأباه القياس في أغلب الأحيان. ومن ثمَّ يجب إعادة النظر فيما اتُّهم به الكوفيون من بناء قواعدهم على النادر والشاذ؛ لأن البصريين أيضا بنوا بعض القواعد على المثال الواحد والمثالين، كما أنهم لم يحددوا عدد الأمثلة الكافية التي يبنون عليها، فهي متفاوتة من قاعدة نحوية إلى قاعدة أخرى، ومن باب نحوي إلى باب آخر.

ويشير البحث إلى أننا أمام تطور في الفكر النحوي، وذلك بالتخفيف من قسرية مبدأ الكثرة في بناء القاعدة، ليستبدلوا به أصلَ "عدم اشترط الكثرة في المقيس عليه". وأحسب هذا التطور نتاجا لغموض مفهوم "القلة والكثرة" لديهم، حيث رأوا أن

هناك نصوصا قليلة توافق أقيستهم النحوية، ووجدوا نصوصا أخرى تفوقها في الكثرة إلا أنها لا توافق القياس، فقالوا بأنه إذا تعارض القياس مع السماع الكثير؛ فالقياس مقدّم عليه. ويؤخذ من ذلك أن بعض النحويين ينظرون لبعض المسائل اللغوية على أنها قياسية، وإن قلّت سماعاتها. وينظر آخرون إليها على أنها سماعية؛ رغم مخالفتها القياس، وهو ما يفضي إلى القول بوقوع خلاف حول الظاهرة اللغوية التي يقيسون عليها.

ولسد هذه الثّغرة قالوا – كما نقل عنهم **السيوطي**–: "ليس من شرط المقيس عليه الكثرة، فقد يُقاس على القليل لموافقته القياس، ويمتنع على الكثير لمخالفته له"[٥١]. ومثال الأول، ما تناوله البحث في النسب إلى "أزد شَنُوءة"، وهي كلّ ما ورد في باب "إجراء فَعُولة مجرى فَعِيلة في النسب"، كما نقل ابن جني عن الأخفش. ومثال الثاني، نقل المصدر إلى الوصف والحال، وهو كثير في كلام العرب، كما نص عليه ابن مالك.

(المفارقة الرابعة: بناء القاعدة على القياس المحض)

من الأمور التي يجب أن تراعى عند التقعيد اللغوي، أن تكون "القاعدة وصفا لسلوك عملي معين في تركيب اللغة، ويلاحظ أن يكون هذا السلوك مطردا، حتى يُعَبَّر عنه بالقاعدة"[٥٢]. لذا بُنيت القاعدة على السماع أولا، باعتباره وصفا للسلوك اللغوي، ثم تُنُيتْ بالقياس، بوصفه معيارا نقديا للظاهرة اللغوية. غير أن النحويين في كثير من الأحيان كان يستغرقهم القياسُ ومعياريته؛ فيضعون قاعدة نحوية، لا يعضدها السماع الوارد عن العرب؛ فيُفتح بذلك باب الخُلْف الواسع بينهم في الحجاج العقلي.

ومن هذه القواعد التي تفتقر للمسموع عن العرب، "**ترخيم العلم المركب**". ومن المعلوم أن المركب، إما أن يكون مركبا إضافيا، نحو: "عبد الله، وآل عكرمة"، وإما

مركبا مزجيا، نحو: "سيبويه، وحضرموت"، وإما مركبا إسناديا، نحو: "تأبّط شرًّا، وشَابَ قَرناها". ويلحق بالعلمية المركب العددي إذا سُمّي به، نحو: "اثنا عشر... وتسعة عشر".

وقد ترتب على افتقار قاعدة ترخيم "العلم المركب" إلى السماع خلافٌ نحوي قائم على الذهنية الخالصة، ينتصر فيه كلٌّ لرأيه دون أن يفيد اللغة بطائل، حتى قال **أبو حيان الأندلسي**: "فالمنقول عن العرب أنها لم ترخمه البتة، وإنما رخمه النحويون قياسا"[٥٣].

ويوجز البحث آراءهم فيما يلي[٥٤]:

١- أجاز الكوفيون **ترخيم المركب الإضافي**، بحذف آخر المضاف إليه، مستدلين بقول زهير:

خُذُوا حَظَّكُمْ، يا آلَ عِكْرِمَ، واذْكُرُوا أَوَاصِرَنَا، والرَّحْمُ بالْغَيْبِ تُذْكَرُ[٥٥]

والشاهد في "آل عكرمَ"، حيث حذف التاء في آخر المضاف إليه، على لغة من لا ينتظر. لكن **سيبويه** منعه، وحمل البيت على الضرورة الشعرية[٥٦].

٢- **أما المركب الإسنادي**، نحو: "تأبط شرًّا، وشاب قرناها"، **فسيبويه** وأكثر النحويين لا يجيزونه؛ لأن السماع لم يرد به. ويعلل **رضي الدين الاستراباذي** منع ترخيم المركبين الإضافي والإسنادي بعدم أمن اللبس؛ "لأنهما إذا سمّي بهما يُراعى حال جزأيهما قبل العلمية من استقلال كل واحد من الجزأين بإعرابه على ما يجيء في باب التركيب. فلما كان كل واحد من جزأيهما مستقلا من حيث اللفظ؛ أي الإعراب لمراعاة حالهما قبل العلمية؛ انمحى بعد العلمية عن كل واحد من جزأيهما معنى الاستقلال"[٥٧].

٣- **وأما المركب المزجي**، نحو: "سيبويه، وحضرموت"، ففيه تفصيل وخلاف: فقد ذهب **سيبويه وجمهور البصريين** إلى جواز ترخيمه مطلقا، وذلك بحذف " ويه "، فيقال: " سيبَ، وحَضْرَ ". وقد منع **جمهور الكوفيين** ترخيمه مطلقا، ووافقهم **أبو حيان الأندلسي**؛ لأن فيه ثلاث لغات: البناء لغير النداء، والإضافة، ومنع الصرف.

وأجاز كلٌّ من **الفراء وابن كيسان**، من الكوفيين ترخيمه. فعند الأول يكون على حذف " الهاء " وقلب الياء ألفا، فيقال: " يا سيبوَا ". وعند الأخير على حذف الحرف أو الحرفين، فيقال: " يا حضرمَ، ويا بعلبَ ".

٤- **والمركب العددي**، إذا سمي به، وكان غير " اثني عشر، واثنتي عشرة "، نحو: " خمسة عشر "، فيجوز ترخيمه على مذهب البصريين، بحذف عجزه، فيقال: " يا خمسةَ ". وإذا كان " اثني عشر، واثنتي عشرة "، فيحذف عجزه مع آخر حرف في الصدر؛ فيقال: " يا اثنَ، ويا اثنتَ ". وأما **الفراء** فقال بمنع ترخيمه.

ومن المسائل التي بنى فيها النحويون القاعدة بالتعويل على القياس المحض، دون أن يرد ما يؤيدها من السماع، "**تقدم جملة خبر كان الناسخة عليها، وتوسطها بينها وبين اسمها** ". نحو: " أبوه منطلقٌ كان زيدٌ "، و" كان أبوه منطلقٌ زيدٌ ". وقد ترتب على ذلك خلاف نحوي، مفاده ما يلي:

١- ذهب جمهور النحويين إلى جواز التقدم والتوسط، بشرط عدم المفارقة بين أجزاء جملة الخبر، حملا على تقديم الأخبار المفردة. وقد تبنى **أبو بكر ابن السراج** هذا الرأي؛ على الرغم من تصريحه أن مثل ذلك لم يرد عن العرب، يقول: " وما جاز أن يكون خبرا، فالقياس لا يمنع من تقديمه، إذ كانت الأخبار تقدم، إلا أني لا أعلمه مسموعا من العرب "[٥٨].

٢- فريق لا يجيز تقدم الخبر ولا توسطه، وسندهم في ذلك عدم سماعه عن العرب[٥٩]. ولئلا يترتب عليه مخالفة عود الضمير على متأخر، إذا كان في جملة الخبر ضمير، يربطها بالاسم.

وهكذا لا يترجح الخلاف بين النحويين في هاتين المسألتين؛ لأن المحكَّ فيهما هو القياس المحض، وكل فريق يستظهر على الفريق الآخر بأدلته العقلية، التي لا ينهض بها دليل نقلي عن العرب. ومن هنا يميل البحث إلى رفض ترخيم العلم المركب، لعدم وجود قرينة أمن اللبس، واستنادا إلى أن العرب لم تتحدث به، كما أنه من الأولى تأخير الخبر الجملة عن الناسخ واسمه؛ لأنه من البدهي أن يتقدم المخبر عنه كي يتضح للمتلقي قبل ذكر الخبر.

إذن يعدّ خلاف النحويين حول " ترخيم العلم المركب "، و" تقديم خبر كان الناسخة عليها أو توسطها بينها وبين اسمها "... وغيرها خلافا حول وجود الظاهرة النحوية من أصلها، وهو في حقيقة الأمر " تعبير صادق عن إحساس النحاة بقصور استقرائهم للظواهر اللغوية، ذلك الاستقراء الذي اعتمدوا فيه على مجهودهم الفردي، فراحوا يتخذون من قواعد المنطق والقياس وسيلة لجبر هذا القصور "[٦٠]. ولا يخفى أن الجهد الفردي يتأثر بالفروق الفردية لديهم، من حيث قوة الحفظ والاسيتعاب للمادة اللغوية المعتمدة في التقعيد والتوجيه.

ووجهة نظر البحث في هذه القضية أنها أثرٌ لهيمنة القياس بمفهومه الشكلي على النحو العربي، والذي صحبه من جهة أخرى توقفٌ لعملية السماع اللغوي؛ إذ كانت محكومة بحدود مكانية وأخرى زمانية لعملية الاستقراء، وهو ما عُرف في البحث اللغوي بعصر الاستشهاد، ذلك أن السماع والرواية عن العرب قد حُسم أمرهما - مكانيًّا - بالأخذ عن قبائل بعينها دون أخرى، إلا أنهما زمانيًّا قد حُسمت بدايتهما

بقرن ونصف قبل الإسلام، ثم استمرا دون معرفة نهايتهما – التي حددت فيما بعد في البادية، حتى منتصف القرن الرابع الهجري تقريبا، وفي الحضر بنهاية القرن الثاني الهجري – وإن كانت مؤطرة بفكرة السليقة اللغوية لمن يُؤخذ عنهم.

ولا يخفى أن تضييق مكان التقعيد اللغوي وزمانه – رغم نُبل الهدف لدى النحويين، بتحقيق الفصاحة اللغوية للمادة التي يقعّدون لها – قد حدا إلى العكوف على المادة اللغوية التي اعتمدوا عليها في استخلاص قواعدهم بعد توقف عملية السماع بالدراسة والتمحيص وإعمال الفكر والقياس الشكلي، بعد أن كان قياسا استقرائيًّا يحمل النصوص على نصوص أخرى، فكثُرت استثناءات القاعدة وتعددت مسائلها وتضاربت أحكامها، التي تُعدّ من قبيل الاستظهار العقلي المفتقر لدليل سماعي، " ومن ثمّ اضطروا إلى البحث في المرويات علَّهم يستخلصون منها مادة لغوية جديدة. وهكذا لم يجدوا بُدًّا من تجاوز ما تقرر من قبلُ من أساليب المرويات... وكان أبرز ما توصلوا إليه – في هذا المجال – الاحتجاج بالقراءات الشاذة، وبالحديث "[٦١].

ومن ذلك – على سبيل المثال – قاعدة " العطف على الضمير المخفوض، دون إعادة الخافض ". فقد منعه **البصريون**؛ لأنهم رأوا أن الجار مع الضمير المجرور بمنزلة الشيء الواحد، فلا بد من إعادة الجار؛ لأن العطف يفوّت الاتصال بين الضمير المخفوض والخافض.

أما **الكوفيون** فقد أجازوا العطف دون تكرار الخافض، مستدلين بقراءة حمزة الزيات، وإبراهيم النخعي، وقتادة، ويحيى ابن وثاب، وطلحة بن مصرف، والأعمش: ﴿ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَۚ ﴾ النساء: ١. ووجّهوا الجر في قراءات أخرى متواترة بالعطف على الضمير المخفوض، كقوله تَعَالَىٰ: ﴿ وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَكُفْرٌۢ بِهِۦ

وَٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡحَرَامِ ﴾ البقرة: ٢١٧. بعطف " المسجدِ الحرامِ " على الهاء في " بهِ ". وقوله تَعَالَىٰ: ﴿ لَّٰكِنِ ٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ مِنۡهُمۡ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَ يُؤۡمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبۡلِكَۚ وَٱلۡمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَۚ ﴾ النساء: ١٦٢. بعطف " المقيمين " على الكاف في " إليك "[٦٣]. وهكذا استند الكوفيون إلى مصادر سماعية من القراءات القرآنية الشاذة والمتواترة؛ لتسويغ قاعدة "العطف على الضمير المخفوض دون إعادة الخافض ".

ومنه أيضا، قاعدة " رفع المستثنى بعد (إلا) في كلام موجب تام يُوجب نصبه ". وقد تناول **ابن مالك** هذه المسألة في كتابه " شواهد التوضيح والتصحيح "، ودعمها بشواهد من القراءات القرآنية والأحاديث الشريفة، كقراءة ابن كثير وأبي عمرو: ﴿ وَلَا يَلۡتَفِتۡ مِنكُمۡ أَحَدٌ إِلَّا ٱمۡرَأَتَكَ ﴾هود: ٨١، برفع " امرأتُك ". وقراءة: ﴿ فَشَرِبُواْ مِنۡهُ إِلَّا قَلِيلٗا مِّنۡهُمۡۚ ﴾ البقرة: ٢٤٩، برفع " قليلٌ ". ومن الحديث الشريف، قوله صلى الله عليه وسلم: " كلُّ أمتي معافى إلا المجاهرون "[٦٣]. وقوله أيضا: " ولا تدري نفس بأي أرض تموت إلا اللهُ "[٦٤]. وقوله: " ما للشياطين من سلاح أبلغ في الصالحين من النساء إلا المتزوجون. أولئك المطهرون المبرؤون من الخنا "[٦٥].

ونبه **ابن مالك** على أن أكثر المتأخرين من البصريين لا يعرفون في هذا النوع إلا النصب، وهم يؤولونه بتكلف على حد قوله، بأن المرفوع بعد (إلا) ركن من جملة اسمية مقدرة بعدها. والتأويل مرتبا على حسب الشواهد المذكورة: " إلا امرأتُك لم يُسْرَ بها "، و" إلا قليلٌ منهم لم يشربوا "، و" إلا المجاهرون بالمعاصي لا يُعافون "، و" إلا اللهُ يعلم بأي أرض تموت كل نفس "، و" إلا المتزوجون من الصالحين ".

أما **الكوفيون** فلهم في هذا الذي يفتقر إلى تقدير مذهب آخر، وهو أن يجعلوا (إلا) حرف عطف، وما بعدها معطوف على ما قبلها[٦٦].

إذن نحن أمام تطور في الفكر النحوي في عملية دعم القواعد غير المطردة بتوسيع رقعة المسموعات. ورغم وجود هذه المسموعات في المراحل الأولى للتقعيد؛ فإن المراحل التالية لها قد شهدت الإكثار من القراءات الشاذة والأحاديث الشريفة في الاستشهاد على صحة بعض الاستعمالات اللغوية، وإدخالها تحت لواء القواعد المطردة. ويرى البحث أن هذا التطور في إجراءات التقعيد يعد رد فعل طبيعي لتحكيم النحويين القياس المحض في استخلاص القواعد التي لا يعضدها السماع.

(المفارقة الخامسة : بناء القاعدة على التدرج في السماع والقياس)

يقصد بالتدرج في المسموعات، أنها تتفاوت في كثرة الاستعمال. والتدرج في القياس، أن الأقيسة المنوط بها بناء القاعدة تتفاوت في قوتها وضعفها، كأن يكون قياس العلة أقوى من قياس الشبه، في (ما) الحجازية و(ما) التميمية، من حيث إعمالها عمل "ليس" أو إهمال عملها.

وترتبط هذه المسألة عند النحويين باختلاف اللهجات العربية في الخصائص التركيبية، فإعمال (ما) عمل (ليس) لهجة أهل الحجاز، وإهمال عملها لهجة أهل تميم، وكلتاهما من اللهجات المعوّل عليها في التقعيد النحوي. وقد استخلصوا من هذه المسألة عدة قواعد أصولية، هي "تعارض العلل"، و"تعارض السماع والقياس"، أو "تعارض قوة القياس مع كثرة السماع"[٦٧].

فالإعمال، ورد به القرآن الكريم، نحو قوله تَعَالَىٰ:﴿ مَا هَٰذَا بَشَرًا ﴾ يوسف: ٣١. وقوله: ﴿ مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ ﴾المجادلة: ٢. وقد وضعوا له ستة شروط، هي:

١- ألاّ يُزاد بعدها (إنْ)، فإن زيدت بطل عملها، نحو: "ما إنْ زيدٌ قائمٌ".

٢- ألا يُنتقض النفي بإلّا، نحو: "ما زيدٌ إلا قائمٌ"، وقوله تَعَالَى:﴿ مَآ أَنتُمۡ إِلَّا بَشَرٞ مِّثۡلُنَا ﴾ يس: ١٥.

٣- ألاّ يتقدم خبرها على اسمها، وهو غير ظرف ولا جار ومجرور، نحو: " ما قائمٌ زيدٌ".

٤- ألاّ يتقدم معمول الخبر على الاسم، وهو غير ظرف ولا جار ومجرور، نحو: "ما طعامَك زيدٌ آكِلٌ".

٥- ألا تتكرر " ما"، فإن تكررت بطل عملها، نحو: " مَا مَا زيدٌ قائمٌ".

٦- ألا يبدل من خبرها مُوجبٌ، نحو: " ما زيدٌ بشيء إلا شيءٌ لا يعبأ به "[٦٨].

وكلٌّ من الإعمال والإهمال يعضده القياس، لكنه في الإعمال يكون **قياسَ شبه**، بين (ما) و(ليس) من وجوه، هي: دخولهما على المبتدأ والخبر، ونفيهما الخبر في الحال، ودخول باء الجر الزائدة على خبرهما.

وأما في الإهمال فهو **قياس علة**، فقد علل النحويون منع العمل بأن (ما) غير مختصة، فهي مشتركة بين الاسم والفعل، نحو: " ما زيدٌ قائمٌ"، و" ما يقومُ زيدٌ "[٦٩].

غير أن قياس العلة أقوى من قياس الشبه؛ ومن ثمّ حكم النحويون بأن لهجة تميم أقوى قياسا من لهجة الحجاز، ولذلك رأى **ابن مالك** أن عمل (ما) استحساني، وليس قياسيا[٧٠].

وتكمن المفارقة هنا في أن النحويين قد وضعوا لـــ (ما) قاعدتين مطردتين ومتعارضتين في آنٍ معا؛ لوجود علتين مختلفتين استدعتاهما، دون الحكم على إحداهما بالشذوذ. وبناء على ذلك قال **ابن جني**: " إنْ شذّ الشيء في الاستعمال وقوي في القياس، كان استعمال ما كثُر استعماله أولى؛ وإن لم ينته قياسه إلى ما انتهى

إليه استعماله "[٧١]. أي أن التعارض بين الحكمين، يقتضي ترجيحا، يُقدّم فيه كثرة الاستعمال على قوة القياس. وبالتالي كان إعمال (ما) أولى لأن لهجة أهل الحجاز نزل القرآنُ بها، وعليها أكثر التراكيب اللغوية الواردة عن العرب.

ولا يُلتفت إلى قول من قال بأنه قد وردت القراءة على الإهمال؛ بالنظر إلى لهجة أهل تميم. كقراءة: (ما هُنّ أمهاتُهم)، و(ما هَذَا بشرٌ)، برفع الخبر. فقد استنكر **ابن الحاجب** هذه القراءة، قائلا: " غير مستقيم؛ لأنه لا يَحِلّ أن يُقرأ القرآنُ على حسب اختلاف اللغات مالم تُنقل تواترا. وقوله: ويقرؤون (ما هذا بشرٌ) يُؤْذِن بأن لأهل كل لغة أن يقرءوا بلغتهم، ويُؤْذِن بأن أهل هذه القبيلة كانت تفعل ذلك، وليس ذلك بمستقيم "[٧٢].

ويرى البحث أن التعارض في هذه المسألة مردّه خلط النحويين عند التقعيد اللغوي بين مستويات اللغة المتعددة، فلم يتضح لديهم الفروق بين الخصائص المشتركة للهجات، وبين ما يميز كل لهجة منها على حدة؛ ولذلك لم يصموا إحدى اللغتين – أعني التميمية – بالشذوذ، ولم يترجح لديهم الاطراد في الأخرى – أعني الحجازية – إلا بكثرة السماع. أو بمعنى آخر أن النحويين قد وقر في يقينهم أن " اللغات على اختلافها كلها حجة ".

إن فهمَ النحويين للقواعد اللغوية، وما يرتبط بها من اطراد وشذوذ مساوق لفهمهم للغة ذاتها، على أنها مُحَصَّلة اجتماع اللهجات المندرجة تحتها، رغم اختلافها في كثير من الخصائص الصوتية والتركيبية، ويعلل **الأخفش** اختلاف لغات العرب بأن " أول ما وُضِع منها وُضِع على خلاف، وإن كان كله مسوقا على صحة وقياس. ثم أحدثوا من بعدُ أشياء كثيرة للحاجة إليها، غير أنها على قياس ما كان وُضع في

الأصل مختلفا... ويجوز أن يكون الموضوع الأول ضربا واحدا، ثم رأى من جاء بعدُ أن خالف قياس الأول إلى قياس ثانٍ جارٍ في الصحة مجـرى الأول "[٧٣].

ويفهم من كلام **الأخفش** أن الشذوذ عن القواعد لم يكن خطأ أو لحنا، وإنما هو اختلاف في درجة الفصاحة اللغوية، فالمستعمل للغة على إحدى لهجات العرب مصيب من جهة أنها قد وُضعت على اختلاف وصحة وقياس. وقد بيّن **ابن جني** ذلك الأمر في باب " اختلاف اللغات وكلها حجة "، حيث قال: " وليس لك أن ترد إحدى اللغتين (التميمية أو الحجازية) بصاحبتها؛ لأنها ليست أحقّ بذلك من رسيلتها. لكن غاية ما لك في ذلك أن تتخير إحداهما، فتقويها على أختها، وتعتقد أن أقوى القياسين أقبل لها، وأشد أُنْسًا بها، أما ردُّ إحداهما بالأخرى فلا "[٧٤]. وفي ضوء فهم النحويين لاختلاف درجات الفصاحة اللغوية يمكن تفسير: لماذا وُجدت قواعد نحوية بنيت على التدرج في السماع وكثرة الاستعمال، والتدرج في الأقيسة الشكلية بترجيح أقيسة نحوية على أقيسة أخرى، مثلما حدث في قاعدة (ما) التميمية والحجازية، من حيث الإهمال والإعمال؟.

وبناء على هذا التصور شرع النحويون يتعاملون مع اللهجات، بوصفها درجات متفاوتة في الصحة اللغوية للاستعمال، فيفسر **سيبويه** - مثلا - ظاهرة الشذوذ، بقـوله: " وليس شيء يضطرون إليه، إلا وهم يحاولون به وجها "[٧٥]. ويقول **أبو بكر ابن السراج**: " متى وجدت أن يكون قد حاول به مذهبا، ونحا نحوا من الوجوه أو استهواه أمر غلطه "[٧٦]. ويقول **ابن جني**: " الناطق على قياس لغة من لغات العرب مصيب غير مخطئ، وإن كان غير ما جاء به خيرا منه "[٧٧]. أي أن الاستعمال اللغوي على مستوى لهجة ما لا ينفي الاستعمالات الأخرى في اللهجات المختلفة، تلك المنبثقة عن اللغة الفصحى الأم.

إن حجية لغات العرب تمثل مسوغا للتراكيب اللغوية الشاذة من جهة الصواب والخطأ، وهو ما قرره **ابن جني**، فلم يُخَطِّئ مَنْ يستعمل إحدى لغات العرب. وقد وضع لهذا الحكم ضابطا، فحكم اللغتين المتدانيتين المتراسلتين في الاستعمال والقياس أنه يجوز الاحتجاج بهما على درجة واحدة. أما أن تقل إحداهما جدا وتكثر الأخرى جدا، فيكون الأخذ - حينئذ - بأوسعهما رواية وأقواهما قياسا[٧٨]. ومن ثمّ يسوغ لمستعمل اللغة الإهمال والإعمال لـ (ما) على لهجة تميم ولهجة أهل الحجاز، دونما تخطئة له من جهة الصواب والخطأ اللغويين. لكن يكون مخطئا من جهة الاختيار بين الجيد والأجود، فاللهجة الحجازية أجود من التميمية - رغم أن الأخيرة أقيس - لأن كثرة الاستعمال متيقنة للأولى دون الثانية، وأن القرآن الكريم نزل فيها بلهجة أهل الحجاز.

(المفارقة السادسة: نقض القاعدة النحوية بقاعدة أخرى)

قد يؤسس النحويون قاعدة في باب من الأبواب النحوية، ويحكمون بشذوذ ما خالفها، ثم يحكمون باطراد هذا الشاذ في باب آخر، مما يضعنا أمام قاعدتين تنقض إحداهما الأخرى. على نحو ما حدث في قاعدة (**رتبة مرجع ضمير الغيبة**).

وحين بحث النحويون أحوال مرجع الضمير من حيث رتبته ووجوده وعدمه، صنفوا الضمائر باعتبار الحضور والغيبة إلى ضمائر حضور (المتكلم والمخاطب)، وضمائر غيبة (الغائب). وجعلوا لكل قسم مرجعا يفسره، فضمائر المتكلم والمخاطب مرجعها ومفسرها غير مذكور؛ لدلالة الحضور والمشاهدة عليها أثناء الحدث الكلامي. أما ضمائر الغيبة فمرجعها قد يكون مذكورا بالفعل أو بالقوة؛ أي ملفوظا أو مقدرا وملحوظا.

كما أنهم لم يجعلوا الضمائر على درجة واحدة في التعريف، ومن ثَمَّ تتفاوت قوة وضعفا من خلال علاقتها الإحالية بمراجعها ومفسراتها داخل التراكيب اللغوية، **يقول ابن يعيش**: " أعرف المضمرات المتكلم؛ لأنه لا يوهمك غيره، ثم المخاطب، والمخاطب تلـو المتكلم في الحضور والمشاهدة. وأضعفها تعريفا كناية الغائب؛ لأنه يكون كناية عن معرفة ونكرة، حتى قال بعض النحويين: كناية النكرة نكرة "[٧٩].

ولما كان ضمير الغيبة أضعف الضمائر تعريفا، كانت رتبة مرجعه محفوظة، وهي التقدم عليه؛ " لأنه وضعه الواضع معرفة لا بنفسه، بل بسبب ما يعود عليه، فإن ذكرته ولم يتقدمه مفسره بقي مبهما منكرا لا يُعرف المراد منه، حتى يأتي تفسيره بعده، وتنكيره خلاف وضعه "[٨٠].

وما سبق ذكره، يعدّ قاعدة عامة مطردة في باب الضمير، ينتظم بها أحوال الضمير مع مرجعه من حيث الرتبة والوجود والعدم. لكن يلاحظ أنها مبنية على الاستقراء الناقص للنصوص المسموعة عن العرب- وهي من الناحية المنهجية سلوك يتفق وثوابت العلم-، وأما عند تعميم القاعدة النحوية بوصفها حكما عاما، فلا بد فيها من الاستقراء التام، عند عملية التوجيه النحوي لأساليب تخالف القاعدة العامة. وإذا كانت القاعدة النحوية في باب الضمير تحكم بشذوذ عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة، نحو: " ضَرَبَ غلامُه زيدًا "، حيث كان مفسر الضمير المضاف إليه الفاعل هو المفعول به، وهو متأخر عنه في اللفظ والرتبة. فإنها تنتقض بقاعدة مطردة في أبواب نحوية أخرى، كالمدح والذم، والتنازع، والخبر، والبدل، والتمييز...، ومن هنا تكمن المفارقة النحوية في بناء قاعدة الضمير على المطرد والشائع، وبناء قاعدة أخرى فرعية على القليل الشاذ بالنسبة لسابقتها في أبواب نحوية أخرى، فتستحيل فيها القاعدة الفرعية أصلا مطردا وناقضا للقاعدة الكلية في آنٍ معا.

وقد ترتب على ذلك حكمان نحويان: حكم بشذوذ عود الضمير على متأخر في اللفظ والرتبة، وحكم باطراده في مواضع، منها:

١- المجرور بـ "رُبّ"، نحو: رُبَّهُ رجلًا صَحِبْتُ.

٢- المرفوع بنعم وبئس، ومفسره التمييز، نحو: نعم رجلا زيدٌ، وبئس رجلا عمرٌو.

٣- المرفوع بأول المتنازعين، نحو قول الشاعر:

جَفَوْنِي ولَمْ أَجْفُ الأَخِلَّاءَ إنَّنِي ... لِغَيْرِ جَمِيلٍ مِنْ خَلِيلَيَّ مُهْمِلُ[٨١]

٤- الضمير الذي أبدل منه المفسرُ، نحو: اللهمّ صَلِّ عليه الرءوفِ الرحيمِ.

٥- الضمير الذي يفسره الخبر، نحو قوله تَعَالَىٰ:﴿إِنْ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنْيَا﴾ الأنعام: ٢٩.

٦- ضمير الشأن والقصة، نحو قوله تَعَالَىٰ:﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ الإخلاص: ١[٨٢].

وقد حَدَتْ هذه المفارقة بكثير من النحويين إلى التوفيق بين القاعدتين، والقول بجواز تأخر مرجع ضمير الغيبة في اللفظ والرتبة، ومن هؤلاء **ابن جني، وأبو عبد الله الطوال من الكوفيين، والأخفش** من البصريين، وهو اختيار **ابن مالك** مشروطا بأن يكون صاحب الضمير قد شارك في العامل. وقد قَصَر **أحمد بن جعفر** تأخر مرجع الضمير على الضرورة الشعرية؛ لأن المسموع في ذلك إنما جاء في الشعر، دون النثر[٨٣].

ويرى البحث أن الحكم في هذه المسألة رهين بأمن اللبس، وعملية الفهم والإفهام، فما دام المعنى مفهوما فلا بأس من قبول مثل هذه التراكيب اللغوية، التي لا يتطرق الشك إليها في أنها وردت عن العرب الفصحاء. وهو ما عوّل عليه **ابن جني**، حين أجاز عود الضمير على متأخر في اللفظ والرتبة، في قول الشاعر:

جَزَى رَبُّهُ عَنِّي عَدِيَّ بنَ حَاتِمٍ ... جَزَاءَ الْكِلَابِ الْعَاوِيَاتِ وَقَدْ فَعَلْ[٨٤]

يقول: " وإنما المأخوذ به في ذلك أن يعتقد في الفاعل إذا وقع مؤخرًا أن موضـعه التقديم، فإذا وقع مقدما فقد أخذ مأخذه، ورست به قدمه. وإذا كان كذلك فقد وقـع المضمر قبل مظهره لفظا ومعنى. وهذا ما لا يجـوّزه القيـاس"[٨٥]. فهـو يـستند إلى قرينـة لفظية تفيد أنّ تأخر الفاعل على نية التقديم، وتقدم المفعول به على نية التـأخير. ومـما يقوي هذا الاعتقاد أن هناك تطابقا في الخـصائص الدلاليـة بـين الـضمير ومرجعـه في الذات والعدد والنوع والتعيين عند إحداث عملية الربط الإحالي بالضمير.

(المفارقة السابعة : تفريع القاعدة على مستويات لغوية مختلفة)

لم تكن القواعد المبثوثة في تضاعيف كتب النحويين خالصة لمستوى اللغة الفصحى المشتركة، بل فرَّعوا القواعد على مستويات أخرى تعدُّ من قبيل اللهجات، لا فرق في ذلك بين ما اعتمدوه من القبائل التي قبلوا الأخذ عنها، وبين القبائل التي استبعدوها. ومن ثمَّ غاب عن التقعيد اللغوي شرط الاطراد ووحدة الخصائص المشتركة للغة. وهذه مفارقة في المنهج الذي فرضه النحويون على أنفسهم بتحديد القبائل التي يأخذون منها الكلام الفصيح. وقد بيّن **الفارابي** ذلك بقوله: " والذين عنهم نُقلت اللغة العربية، وبهم اقتدي وعنهم أخذ اللسان العربي من بين قبائل العرب هم: قيس وتميم وأسد، فإن هـؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أخذ ومعظمه، وعليهم اتُّكل في الغريب وفي الإعراب والتصريف. ثم هذيل وبعض كنانه وبعض الطائيين، ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم "[٨٦].

ومن أمثلة ذلك في كتب النحويين:

١- يقول **ابن الأنباري**: " وأما الفراء، فاحتج بأن قال:... وذلك لأن مُذْ ومُنْذ مركبتان من " مِنْ "، و" ذو " التي بمعنى الذي، وهي **لغة مشهورة** "[٨٧]. يريد لغة طيئ.

٢- ويقول **أبو حيان الأندلسي**، في لزوم المثنى الألف: " قيل: وهو القياس؛ إلا أن معظم العرب أرادوا التفرقة بين الرفع وغيره، فقلبوا تلك الألف ياء... وحكى الكسائي أن ذلك **لغة لبني الحارث** ابن كعب، وزبيد، وخثعم، وهمدان... وذكر أبو الخطاب أنها لغة لكنانة. وذكر غيره أنها لغة لبني العنبر، وبني الهجيم، وبطون من ربيعة "[٨٨].

٣- ويقول **ابن هشام الأنصاري**: " متى: على خمسة أوجه: اسم استفهام.. واسم شرط،.. واسم مرادف للوسط، وحرف بمعنى من أو في، وذلك في **لغة هذيل**. يقولون: " أخرجها متى كُمِّه "؛ أي منه..."[٨٩].

ويلاحظ أن تفريع القاعدة، نتج عنه ما عُرِف في التقعيد النحوي باللهجة واللغة. وهذا المسلك تعبير عن القواعد الشاذة التي لم تنجح تأويلات النحويين في إدراجها تحت لواء القاعدة المطردة، لكن ما دلالة ذلك؟

يرى البحث أنهم نظروا للغات على أنها كلها حجة؛ رغم عدم دقتهم في إحصاء الفروق بين اللهجات في المستويات المختلفة للغة إحصاء تاما - قبل التقعيد لقواعد اللغة المشتركة - سواء كانت صوتية، أو صرفية، أو تركيبية دلالية. كما أنه قد كثرت القواعد واضطربت الأحكام المترتبة عليها؛ بسبب اختلاف اتجاهات النحويين في التقعيد لظواهر اللغة ودراسة مسائلها.

وينظر البحث كذلك إلى تفريع القواعد في الأبواب النحوية على مستويات اللغة المختلفة من زاوية (**التطور والتغيير اللغوي**)، وهو ما يمكن فهمه من فحوى كلام **أبي حيان الأندلسي**، حيث نصّ على أن العرب كانت تُلزم المثنى الألف في أحواله الإعرابية المختلفة وهو القياس، ثم تطور الأمر في مرحلة تالية، بأن قلبوا

الألف ياء للتفرقة بين الرفع وغيره، وصار ذلك السلوك اللغوي هو القاعدة المطردة، وغدت لغة إلزام المثنى الألف ركاما لغويا في بعض اللهجات التي نبه عليها[٩٠]. إذن نحن أمام تطور في القواعد النحوية، ينبع من سمة عامة للغة هي التنامي والتغير المستمران، لكن يبقى " التطور - ولا سيما في النظام النحوي- بطيئا؛ نتيجة ممارسة القاعدة سلطةَ ما يجب أن يكون، لا ما هو كائن بالفعل أحيانا مع أن التطور حاصل كيف دار الأمر؛ لهذا تبدو أنظمة النحو على شكلين: النحو المتغير... والنحو الثابت...."[٩١]. أو الاستعمال بمستويات لغوية تمثل أمشاجا للغة، وهي لا ينفي بعضها بعضا، والقياس المحض الذي يمثل القاعدة وما خالفها يكون استثناء لها.

ويلاحظ أن التطور اللغوي في المفردات والتراكيب من صور الاعتراف بالشاذ في اللغة وتسويغ وجوده في الاستعمال. ولا خلاف بين القدماء والمحدثين في ذلك، لكن الخلاف كائن في وصف ما خرج عن القواعد المطردة بالشذوذ، تبعا لكل من الاتجاه المعياري، والاتجاه الوصفي في دراسة اللغة.

أما عن موقف القدماء، فهم يرون أن ما خالف القواعد المطردة يُعد شاذًّا، ويراعون أن الشاذ لا يكون على درجة واحدة، فليس كل شاذ مرفوضا كما أنه لا يكون - بالضرورة - كل مطرد مقبولا. فهناك التقسيم المنطقي للاطراد والشذوذ: "المطرد في القياس والاستعمال"، و" الشاذ في القياس والاستعمال"، و"المطرد في القياس الشاذ في الاستعمال "، و" الشاذ في القياس المطرد في الاستعمال ". وبناء على هذه القسمة اختلفت الأحكام النحوية لكل قسم، كما بينه البحث سلفا، إلا أن الذي يتعلق بأمر التطور اللغوي بوصفه مسوغا لاستعمال الشاذ، هو تردد عبارات في كتب القدماء، مثل: " التنبيه على الأصل "، أو " مَنْبَهَة على الأصل "، أو " مراعـاة الأصل فيه "، نحـو: " استحْوَذ، واستصْوَب "، وحكمه أنه يتبع السماع الوارد فيه، دون القياس عليه. أو " هذا أصل مرفوض "، أو " على خلاف الأصل فيه ".

ويرتبط (الشاذ) في اللغة بحلقات التطور في الأبنية والتراكيب، ويُرْجِع الدكتور **رمضان عبد التواب** هذا الأمر إلى واحد من ثلاثة أمور، هي:

- الشاذ بقايا حلقة لغوية قديمة ماتت واندثرت، ويعبر عنه بـ " الركام اللغوي للظواهر المندثرة ".
- الشاذ بداية إرهاص لتطور جديد لظاهرة لغوية تسود في حلقة تالية، وتقضي على سلفها.
- الشاذ شيء مستعار من نظام لغوي مجاور[٩٢].

وهذه التفسيرات تأتي مساوقة لطبيعة التطور في كل اللغات، فالقواعد بوصفها جزءا من اللغة المتطورة، قد وضعت في مرحلة كانت اللغة فيها قوية فتية، فلم تشهد مراحلها الأولى؛ إذ هي وصف لنصوص أدبية جاءت على درجة عالية من الفصاحة، ولذلك تعد القواعد النحوية الوجه الثابت للغة، في حين تمثل الدلالة الوجه المتغير دائما عند تنوع الاستعمال.

وأما موقف المحدثين من (الشاذ)، فيعبر عنه " **فندريس** " بأنه قوة تضاف للغة، من حيث كونه لا يخضع للقياس المطرد، يقول: " يحتوي نحو كل لغة من اللغات على قدر يزيد أو ينقص من الأسماء والأفعال الشاذة، وتسمى أيضا بالصيغ القوية في مقابلة الصيغ الضعيفة أو العليلة التي تستسلم للتنظيم الذي يفرضه القياس... وهي تفرض نفسها بخصائصها الفردية، وإن كانت هي نفسها - في أغلب الأحيان - غير جديرة بأن تصير مثلا، وأن تتخذ أساسا لعمل قياسي "[٩٣].

وهذا الموقف من الشاذ قد بُنِي على منهج وصفي، ينظر إلى اللغة على أنها ظاهرة اجتماعية متطورة، تفرض صيغُها وتراكيبها بخصائصها المتفردة - وإن شذت عن القواعد المطردة - قوةَ استعمالها؛ تبعا لحاجة المتكلم إليها.

(المفارقة الثامنة: تضارب القواعد، باختلاف الروايات الصحيحة للشاهد النحوي)

هناك قواعد بناها النحويون أو ردُّوها؛ بالنظر إلى تعدد الروايات المسموعة عن العرب، تلك التي يُحتج بها في التقعيد النحوي. ورغم أن اختلاف الرواية لا يعد مرحجا لحكم نحوي على آخر في كثير من الحالات؛ إلا أن ذلك قد خلق جدلا نحويًّا أسفر عنه تضارب في القواعد وأحكامها، وكان أغلب ما وقع منه في المرويات الشعرية، التي كانت مطية الرواة المنتحلين والوضاعين.

وهذه المفارقة مبنية على (اختلاف رواية الشاهد النحوي) التي اعترف بها النحويون، باعتبارها واقعا في اللغة والتقعيد؛ لأن هناك اختلافات ناتجة عن التحريف والتصحيف والوضع للشواهد؛ بقصد الانتصار للرأي والمذهب النحوي كان من السهل ردها، بالتنبيه على الروايه الصحيحة، ووصف المطرد والشاذ منها. فما يريده البحث هنا هو اختلاف الروايات التي أقر اللغويون والنحويون بتعدد طرائق روايتها. يقول **عبد القادر البغدادي**: " العرب كان بعضهم ينشد شعره للآخر؛ فيرويه على مقتضى لغته التي فطره الله عليها. وبسببه تكثر الروايات في بعض الأبيات، فلا يُوجب ذلك قدحا فيه، ولا غضًّا منه "[٩٤].

ومن أمثلة ذلك أن جمهور البصريين والكوفيين قد بنوا قاعدة " **الرتبة بين التمييز وعامله المتصرف** " على تعدد رواية الشاهد النحوي. وهناك اتفاق بين الفريقين على منع تقديم التمييز على العامل غير المتصرف، لكنهم اختلفوا في حكم تقدمه على الفعل المتصرف، على النحو التالي:

١- **منع البصريون تقدم التمييز على عامله المتصرف،** نحو: " امتلأتُ ماءً، وتفقأتُ شحمًا ".

وهو عند **سيبويه** من " الفعل الذي أُنفذ إلى مفعول، ولم يقوَ قوة غيره مما قد تَعدّى إلى مفعول "، حيث لم يقوَ على التعدي للمفعول بنفسه، وإنما هو بمنزلة " الانفعال " لا يتعدى إلى مفعول، كأن يقال: " ملأني، فامتلأتُ ". وأصله " امتلأت من الماء، وتفقأت من الشحم "، فحذف حرف الجر استخفافا[٩٥].

٢- **وأجاز الكوفيون** تقدمه على عامله المتصرف، ووافقهم كل من **المازني والمبرد وابن مالك** من البصريين. واستدلوا بقول الشاعر:

أتهجرُ سَلْمَى بالفراقِ حبيبَها ومَا كانَ نفسًا بالفراقِ تطيبُ؟[٩٦]

والدليل أنه نصب " نفسًا " على التمييز، وقدمه على العامل وهو الفعل المتصرف " تطيبُ ".

لكن استظهر عليهم البصريون برواية أخرى للبيت، وعدُّوها الرواية الصحيحة، وهي:

أتهجرُ سَلْمَى بالفراقِ حبيبَها ومَا كانَ نفسي بالفراقِ تطيبُ؟

وقالوا: إنْ سُلِّم بصحة روايتهم، فإن النصب يكون بفعل محذوف تقديره " أعني " لا على التمييز، كما أن ذلك جاء في الشعر قليلا على طريق الشذوذ، فلا يكون فيه حجة[٩٧].

ومن ذلك أيضا، قاعدة عمل " أَنْ " المصدرية في المضارع من غير بديل، حيث تضاربت أحكامها النحوية، لاختلاف الرواية، فقد ذهب **الكوفيون** إلى جواز عملها محذوفة، مستدلين بقول **طرفة بن العبد**:

ألا أيُّهذا الزَّاجِرِي أحْضُرَ الوَغَى وأنْ أشْهَدَ اللَّذاتِ هَلْ أنت مُخْلِدِي[٩٨]

فقد نصب " أحْضُرَ " بأَنْ محذوفة، والتقدير " أنْ أحْضُرَ ". والدليل على صحة ذلك أنه عطف عليه قوله: " وأنْ أشهَدَ اللَّذاتِ ".

أما **البصريون** فقد منعوا عملها من غير بدل؛ أي من غير أدوات النصب التي تضمر معها، مثل: "كي، وحتى، ولام التعليل، وفاء السببية ". وقد ردّوا رواية الكوفيين برواية أخرى برفع " أحْضرُ " وهي الصحيحة عندهم، وخرَّجوا رواية النصب على توهم وجود " أَنْ " من جهة الشاعر أو الراوي، وذلك مراعاة للقياس في المسألة[٩٩].

والأمثلة كثيرة في كتب الخلاف النحوي، تكشف لنا تضارب القواعد النحوية؛ نتيجة تأسيسها على روايات مختلفة للشواهد، وأرى أنه فيما سبق التمثيل به غُنْية للتدليل على هذه المفارقة النحوية في بناء القاعدة، وما يترتب عليها من حكم بالاطراد أو الشذوذ.

(المفارقة التاسعة : بناء القاعدة على شواهد مصنوعة)

هناك نوع من الشواهد النحوية قد صُنعت؛ لاستحداث قاعدة نحوية؛ بقصد أن يكون لها سند من السماع، ويذكر **السيوطي** أن " من الأسباب الحاملة على ذلك: نصرة رأي دُهِب إليه، وتوجيه كلمة صدرت منه "[١٠٠].

ولم يجد شراح الشواهد وغيرهم غضاضة في التنبيه على وجه الصنعة فيها، حتى وإن وُجِد ذلك في كتاب سيبويه، كما فعل **عبد القادر البغدادي** في شاهد " إعمال الصفة المشبهة على وزن فَعِل ":

حـذِرٌ أمـورًا لا تُخـافُ وآمِـنٌ ... ما لـيسَ مُنْجِيـه مِـنَ الأقـدارِ[١٠١]

يقول: "يُروى عن **اللاحقي** أن **سيبويه** سألني عن شاهد في تعدي فَعِل، فعملت له هذا البيت "[١٠٣]. وهذه الرواية – إن صحت – لهي دليل على أن هناك شواهد صنعها الرواة للنحويين؛ لتدعيم القاعدة النحوية.

ومن الشواهد التي قيل أنها صنعت لنصرة مذهب نحوي، ما فعله **الكوفيون** في وضع قاعدة بناء "فُعَال" من أُحَاد حتى عُشَار – على ما رواه **خلف الأحمر**، وقيل: إنه مصنوع[١٠٣]:

وَمـــضَى القـــومُ إلى القَـــو ... مِ أُحَـــــــاد واثـــــــنا
وثُـــــــلاثًا ورُبـــــــاعًا ... وخُماسًـــــــا فَأَطَـــــــعْنا
وَسُـــــــداسا وسُـــــــباعا ... وثُمـــــــانا فَاجْتَلَـــــــدْنا
وثُـــــــسَاعا وعُـــــــشَارا ... فَأُصِبْنـــــــا وأَصَـــــــبْنا[١٠٤]

و**البصريون** يرفضون القاعدة برمتها؛ لعدم وجود ما يعضدها من السماع؛ ومن ثمَّ يكون شاهد الكوفيين لديهم مصنوعا. يقول **ابن يعيش**: "ونظير ثُلاث ورُباع في الصفة والوزن أُحاد وثُناء، وقد سُمعا... وأما ما وراء ذلك إلى عُشار فغير مسموع، والقياس لا يدفعه..."[١٠٥].

وقد تأخذ الشواهد المصنوعة وجهة أخرى، حين يتعمد النحوي نفسُه تغيير موضع الشاهد المنافي للقاعدة المطردة، للانتصار للرأي والمذهب، وطرد الباب النحوي، كما في قول الشاعر:

مَنْ يَفْعلِ الحسناتِ، اللهُ يَشكرُها ... والـشرُّ بالـشرِّ عنـدَ اللهِ مِـثْلانِ[١٠٦]

وهو شاهد على سقوط "الفاء" من جواب الشرط في موضع يقتضي دخولها عليه، والتقدير: "فالله يشكرها"، وهذا محمول على الضرورة عند كل من الخليل وسيبويه[١٠٧].

وقد جاء في كتاب النوادر لأبي زيد الأنصاري، (والكلام للأخفش، وهو من النقول التي أضافها المحقق في متن الكتاب) ما يفيد أن البيت دخلته الصنعة بفعل النحويين أنفسهم، يقول: "وأخبرنا أبو العباس (يريد المبرد) عن المازني، عن الأصمعي أنه أنشدهم:

مَنْ يفعلِ الخيرَ فالرحمانُ يَشكرُه

قال: فسألته عن الرواية الأولى؛ فذكر أن النحويين صنعوها. ولهذا نظائر ليس هذا موضع شرحها"[١٠٨].

ومن مصنوعات **المبرد** الشعرية، كما ذكر **ابن مالك**، أنه قال في شاهد الترخيم في غير النداء:

أَلَـا أضْـحَتْ حِبـالُكمُ رِمـامَا وأضْـحَتْ مِنْـكَ شاسِـعةً أُمامَـا[١٠٩]

و**سيبويه** يرى أن ذلك جائز في الشعر للضرورة، غير أن **المبرد** لا يجيزه، لا في الضرورة ولا في السعة، ويردُّ رواية سيبويه برواية أخرى من صنعته، هي:

أَلَـا أضْـحَتْ حِبـالُكمُ رِمـامَا ومَـا عهـدٌ كَعهـدِك يـا أُمامَـا

ويعلق **ابن مالك** عليه، قائلا: " وأحسن الظن به، إذا لم تُدفع روايته أن تكون روايةً ثانية، وللمبرد إقدام في رد ما لم يرو"[١١٠].

ويؤخذ من ذلك أن الشواهد المصنوعة للقاعدة عند النحويين تشوبها الذاتية، وتفتقر إلى الموضوعية في الأحكام، فهي تنمّ في كثير من أحوالها عن تعصب للرأي وانتصار للمذهب النحوي. كما أنها مثلت ثغرة في منهج النحويين عند التقعيد؛ حيث كان من موجباته - وهم يبنون على النصوص - نقد المتن والسند في الرواية، على نحو ما فعل المحدِّثون. أعني أنهم لم يقوموا بذلك أثناء التقعيد، وإن حدث ذلك فيما بعد في سياق دحض رأي بالتنبيه على شواهده المصنوعة، كما تبين سلفا.

وإذا كانت المادة اللغوية بأجناسها الأدبية المختلفة (ومنها الشعر) هي مجال الدرس اللغوي عند كل من النحويين ومؤرخي الأدب؛ فإن منهجهم لم يكن واحدا. يقول الدكتور **تمام حسان** – رحمه الله –: "وقد كان مؤرخو الأدب أسرع إلى الاعتراف بعصور اللغة من النحاة، وكان أولى بالنحاة أن يعترفوا بهذه المراحل، ويدرسوا كل واحدة منها دراسة وصفية على حدة، كما فعل أصحاب تاريخ الأدب "[١١١]، ومفاد ذلك: أن القواعد النحوية كانت تمثيلا لعصر من العصور اللغوية، ثم حُكِم بها على عصور لغوية أخرى.

وقد ترتب على هذا الخلاف المنهجي صدام – من وجهة نظر النحويين على الأقل– بين ثوابت النحو وثوابت عملية الإبداع؛ رغم أنه لا تعارض بينهما في الحقيقة. فالأديب يدور في فلك القاعدة النحوية، ما دام يحقق الصحة اللغوية في التراكيب، وفي الوقت نفسه يُوظِّف إمكانات اللغة في عملية الإبداع. وقد أخذ هذا الصدام مظاهر شتى، هي كالتالي:

١- رفض بعض النحويين الاستشهاد بنصوص أدبية لشعراء، ينتمون إلى عصر الاستشهاد، وقد ثبتت فصاحتهم، مثلما فعل **أبو عمر ابن العلاء**، فلم يستشهد بشعر كل من جرير والفرزدق. يقول: "لقد أحسن هذا المولد حَتَّى لقد هَمَمْت أَن آمُر صبياننا بِروَايَة شعره؛ يَعْنِي بذلك شعر جرير والفرزدق "[١١٢]. ولم يك **أبو عمرو بن العلاء** منصفا في ذلك؛ حيث اعتمد في موقفه من شعر جرير على الذاتية والذوق الشخصي في الحكم على اللغة، بل إنه ربما كان ذلك ردَّ فعلٍ لهجاء جرير له.

٢- تخطئة النحاة للشعراء، كما فعل **عبد الله بن أبي اسحق الحضرمي**، حين خطَّأ الفرزدق في قوله:

وعَضُّ زمَانٍ يـابنَ مَـرْوَانَ لم يَـدَعْ مِـنَ المـالِ إلا مُـسْحَتًا أو مُجَلَّـفُ[١١٣]

فبينما أراد ابن أبي اسحق أن يُحكِّمَ القاعدة والقياس النحوي، فينصب "مجلَّف" بالعطف على "مسحتا"، آثر الفرزدق الرفع على الاستئناف؛ لئلا يقع (الإقواء) بمخالفة القافية المرفوعة. وحين سأله ابن أبي اسحق: على أي شيء ترفع " أو مجلف"؟، قال الفرزدق: على ما يسوءك وينوءك، علينا أن نقول وعليكم أن تتأولوا[١١٤].

٣- تغيير الشواهد الشعرية وصناعتها، فقد تدخّل النحويون بتغيير موضع الشاهد كي يتفق مع قواعدهم، فيحققوا لها الاطراد، حتى ولو كان ذلك على حساب ما قصد إليه الشاعر في عملية الإبداع، وما ابتغى به أحد وجوه العربية. وبناء على ذلك يجب أن تُراجع القواعد التى بنيت على روايات مختلفة للشواهد، أو على شواهد مصنوعة. فإذا تأكد عدم صحتها وجب التنبيه على ذلك واستبعادها من كتب النحو، أو على الأقل قصر دراستها على ذوي التخصص.

(المفارقة العاشرة: بناء القواعد وتوجيهها على التوهم)

لم يكن "التوهم" في الأبواب النحوية غير أحد إجراءات تفسير القاعدة، وتعليل الأحكام المترتبة عليها، وتأويل ما شذ عنها؛ كي يتحقق طرد الباب النحوي. فالتوهم يقوم على التخيل والتصور الذهني لما هو غير موجود بالفعل في التركيب اللغوي، مما يوقع المتوهم في مَظِنّة الاتفاق أو الاختلاف مع مقاصد المتكلمين للغة وأغراضهم المنجزة بها، ولعل ذلك يتفق مع ما قرره **رضي الدين الاستراباذي**، حين قال بأن " أمور النحو أكثرها ظني "[١١٥].

فمن توهمات النحويين تناولهم قاعدة "**البساطة والتركيب في حروف المعاني**"، مثل: (لكنّ، ومهما، وإذن، وإمّا، ولات، وكم... وغيرها). وعند رصد أقوالهم وطرائق معالجتهم تجد أن توهماتهم النحوية قد تكون لمجرد الاستظهار العقلي فقط، أو يكون وراءها دافع لاستصدار حكم نحوي لتراكيب لغوية معينة.

ومثال الأول، ما نقله **ابن أم قاسم المرادي** في (لات)، يقول: "أصله "لا"، ثم زيدت التاء، كما زيدت في "ثمت"، و"ربت". هذا مذهب الجمهور. وقيل: مركبة من "لا" والتاء... وقال **ابن أبي الربيع**: "لات" أصلها "ليس"؛ فقلبت ياؤها ألفا، وأبدلت سينها تاء؛ كراهية أن تلتبس بحرف التمني. ويقويه قول **سيبويه**: "إن اسمها مضمر فيها"، ولا يضمر إلا في الأفعال"[١١٦].

وقد ضعَّف **الأشموني** هذا التحليل القائم على التوهم من وجهين: "**الأول**، أن فيه جمعا بين إعلالين، وهو مرفوض في كلامهم، لم يجيء منه إلا ماء وشاء... و**الثاني**، أن قلب الياء الساكنة ألفا، وقلب السين تاء شاذان لا يقدم عليهما إلا بدليل. ولا دليل والله أعلم"[١١٧].

ومثال الثاني، ما نص عليه **ابن هشام الأنصاري** في "إذن"، يقول: "قال الجمهور: هي حرف. وقيل: اسم. والأصل في "إذنْ أُكرمَك" إذا جئتني أكرمُك، ثم حذفت الجملة، وعُوّض بالتنوين عنها، وأضمرت "أنْ". وعلى القول الأول (يريد الحرفية)، فالصحيح أنها بسيطة لا مركبة من "إذْ"، و"أنْ"، وعلى البساطة فالصحيح أنها الناصبة، لا أن مضمرة بعدها"[١١٨].

ويلاحظ أن لنظرية العامل أثرها في توهم النحويين في مسألة البساطة والتركيب، ويمتد ذلك حتى مع الاتفاق على بساطة "إذن" وحرفيتها. فمن يرى أن

تأثير العامل اللفظي أقوى يذهب إلى أن " إذن " هي الناصبة بنفسها. ومن يرى أن العامل المعنوي يؤثر أيضا في معموله، يذهب إلى أن " إذن " مركبة؛ فلا تكون ناصبة بنفسها، وإنما بأنْ مضمرة بعدها.

ويأخذ التوهم في كثير من الحالات اتجاها تأويليا لما خالف القاعدة النحوية، بالتحايل من أجل طرد الباب النحوي. كما في مسألة " الحمل على اللفظ والمعنى للمجاورة "، في قول العرب: " هَذا جحرُ ضبٍّ خربٍ ". وهو يخالف شرط المطابقة بين النعت والمنعوت من جهة الإعراب.

وقد ذكر **ابن جني** رأي الجمهور في هذه المسألة، ووافقهم فيما ذهبوا إليه من منع الجرّ على الجوار؛ إلا أنه توهم فيها ما يساعد - من وجهة نظره- على تحقق مبدأ طرد الباب في النعت، وملخص قوله ما يلي[١١٩]:

١- هناك إجماع من النحويين على رفض الجر على المجاورة، وأنهم غلَّطوا العرب في قولهم: " هَذا جحرُ ضبٍّ خربٍ "، وجعلوه شاذا لا يُحمل عليه، ولا يجوز ردُّ غيره إليه.

٢- بيّن **ابن جني** الدافع من وراء تأويل هذه المسألة، وهو رفضه تغليط العرب، وأن مثل هذا الأسلوب كثير في القرآن، وقد ورد فيه نيف على ألف موضع، كما أنه ورد في شعر العرب، ولم يحمله أبو علي الفارسي على الغلط.

٣- أوَّل قول العرب على حذف المضاف، وتوهم أصله على: " هذا جحرُ ضبٍّ خربٍ جحرُه ". فأجرى " خربٍ " وصفا على " ضبٍّ "، وإن كان في الحقيقة للجحر. وأصله حذف الجحر المضاف إلى الهاء، وأقيمت الهاء مقامه فارتفعت؛ لأن المضاف المحذوف كان مرفوعا، واستتر الضمير المرفوع في نفس " خرب " فجرى وصفا على ضبّ، وإن كان الخراب للجحر لا للضّبّ.

واختلف التقدير عند **السيرافي**، فقدره على: " خربٍ الجحرُ منه "، حملا على الصفة المشبهة، نحو: " حسن الوجه منه "، حيث حُذف الضمير للعلم به، ثم أَضمر الجحر فصار " خربٍ " ولم يَبرز الضمير كمالم يَبرز في: " مررتُ برجلٍ قائمٍ أبواه، لا قاعدين ". فلا قاعدين جارٍ على رجل، ولم يَبرز الضمير؛ لأنه لو بَرز لقال لا قاعدهما[١٢٠].

ومن تحليل **ابن جني** السابق، نقف على أن التوهم في بعض المسائل المخالفة للقاعدة النحوية لجأ إليه النحوي؛ حتي يسير الباب على وتيرة واحده، ناهيك عن أن التوهم إذا ارتبط بالنص القرآني فيكون مراعاة لحال المتوَهِّم لا النص، فليس كل ما ورد في القرآن جاء موافقا لقواعد النحويين، وإن أقرّ النحويون أنفسهم بفصاحته، ومن ثمَّ شرعوا يوجهون أساليبه المخالفة لقواعدهم.

وأنبه على أن هذه المفارقة في بناء القاعدة على التوهم، سواء بالتقعيد لها أو بالتوجيه كثيرة في كتب النحويين، أرى أن الاستطراد في تتبعها هنا لا يناسب هذا المختصر؛ ولذلك أكتفي بالإحالة على ما عُرِف عند النحويين بالعطف على التوهم، أو العطف بالحمل على المعنى، أو العطف على المحل[١٢١].

إن بناء القاعدة النحوية على التوهم لم يكن موضع اتفاق في الدراسات النحوية قديما وحديثا، ولذلك اختلفت توجيهات النحاة لشواهد الإعراب على الجوار، والحمل على المعنى، والحمل على الموضع، والعطف على التوهم، بين الرفض والقبول للظاهرة. فرفضُ التوهم يقوم على احترام مبدأ " السليقة اللغوية " عند العرب، حيث يرتكز مفهومها لدى اللغويين على الجنس والدم وليس الفصاحة، فالعربي القحّ لا يتوهم ولا يغلط عند استعمال اللغة، وهو ما يعكسه موقف **ابن**

مالك حين اعترض على **سيبويه**، " بأنا متى جوّزنا عليهم (العرب) زالت الثقة بكلامهم، وامتنع أن نثبت شيئا نادرا؛ لإمكان أن يقال في كل نادر: إن قائله غلط"[١٢٣].

واعتراض **ابن مالك** على **سيبويه** جاء في سياق توجيه شواهد، يُبتغَى فيها تنزيه النص القرآني عن التوهم والغلط، حين سأل **سيبويه الخليلَ** عن قوله عز وجل: ﴿فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾ المنافقون: ١٠ فقال: " لما كان الفعل الذي قبله قد يكون جزمًا ولا " فاء " فيه تكلموا بالثاني، وكأنهم قد جزموا قبله، فعلى هذا توهموا هذا "[١٢٣]. فالتوهم عند ابن مالك هو الغلط والخطأ، وهذا لا يحقّ أن يوصف به كلام الله عز وجل، وهذا الشعور لم يخفه **السيوطي**، فقال عنه: " وإذا وقع ذلك في القرآن عُبّر عنه بالعطف على المعنى، لا التوهم أدبًا "[١٢٤].

وقد عدّ **الأستاذ عباس حسن** التوهمات النحوية من المشكلات الوثيقة الصلة بالتعليل اللغوي، ورأى فيها عناء فكريا لا طائل من ورائه، وآثر أن يسميها أوهاما نحوية، لا توهمات. فقال: " ولست - لولا إكبار العلماء والاعتراف بعظيم فضلهم - أجد اسمًا أنسب لها من: الأوهام، أو الخرافات، أو الفضول، أو ما شئت من عنوان يدل على أن ما تحته ليس إلا اللفظ الأجوف..."[١٢٥]. فهذا النوع من التوهمات يعتمد على افتراضات ذهنية لا تعكس الواقع اللغوي ولا يعضدها دليل، فديدنها الاستظهار العقلي القائم على التخمين، ومن ثمّ يجب الابتعاد عنه؛ لئلا يحدث الجدل النحوي الذي لا فائدة من ورائه.

ولا يخفى أن الأستاذ **عباس حسن** يخلط بين التوهم والوهم - كما فعل ابن مالك من قبل - مما يشي بأن رفض بناء القاعدة النحوية وتفسيرها على التوهم عند بعضهم مردّه إشكالية تتعلق بالمصطلح، وبالتالي يكون حلّ هذه الإشكالية في تحديد

المراد به، أ **هو الخطأ والغلط**؟ فيكون هناك إطباق من النحويين على رفض بناء القاعدة على شواهد حُكِم بتخطئتها، أم **يكون المراد به التخيل والتصور الذهني** لما هو غير موجود بالفعل في التركيب اللغوي، ويعد من مكملات فهم معناه وتوجيهه على ما يوافق الأصول المطردة، فيقبل ويستأنس به. يقول **أبو البقاء الكفوي**: " ليس المراد بالتوهّم " الغلط "، بل المراد به: العطف على المعنى؛ أي: جوّز العربيّ في ذهنه ملاحظة ذلك المعنى في المعطوف عليه، فعطف ملاحظًا له، وهو مقصدٌ صوابٌ "[١٢٦].

وإذا ما انتهينا من ذلك التوفيق في دلالة كلٍّ من مصطلحي الوهم والتوهم، فقد نواجه بأمر آخر ألا وهو: **هل تكون ظاهرة التوهم – التي سميت بعبارات عدة – قياسية أو غير قياسية؟** وهنا نجد الفريق الآخر المعترف بوجود الظاهرة فعلا، سواء في التقعيد للقاعدة النحوية أو التوجيه لها؛ لتطرد في القياس والاستعمال معا.

هناك من يرى أن الظاهرة قياسية، **كابن جنى** في حديثه عن فصل " الحمل على المعنى "، حيث يقول: " واعلم أن هذا الشَّرْج (النوع) غَوْر من العربية ببعيد، ومذهب نازح فسيح. قد ورد به القرآن وفصيح الكلام منثورا ومنظوما؛ كتأنيث المذكر، وتذكير المؤنث، وتصور معنى الواحد في الجماعة، والجماعة في الواحد، وفي حمل الثاني على لفظ الأول، أصلا كان ذلك اللفظ أو فرعا..."[١٢٧]. فقياسية الظاهرة مبنية عنده على كثرة الاستعمال، كما هو مفهوم من فحوى كلامه.

وهي قياسية – أيضا– عند **ابن هشام الأنصاري**، حيث أدرج شواهدها تحت أقسام العطف، وجعلها تمثل العطف على الموضع أو المحل، والعطف على التوهم. وقد اشترط في الأخير ما لم يشترط في الأول، وهو " صحة دخول ذلك العامل المتوهم، وشرط حسنه كثرة دخوله هناك "[١٢٨]. أي أنه أرجعها إلى أصل مكين في النظرية النحوية وهو العامل؛ فخلع عليها بذلك ثوب القياس.

لكن يرى بعضهم - **كأبي حيان الأندلسي** - عدم قياسيتها، حيث اعترض على الزمخشري في توجية نصب " يعقوبَ " بالعطف على التوهم في قوله تَعَالَىٰ: ﴿ وَٱمۡرَأَتُهُۥ قَآئِمَةٞ فَضَحِكَتۡ فَبَشَّرۡنَٰهَا بِإِسۡحَٰقَ وَمِن وَرَآءِ إِسۡحَٰقَ يَعۡقُوبَ ﴾ هود: ٧١ يقول: " والعطف على التوهم لا ينقاس، والأظهر أن ينتصب "يعقوبَ" بإضمار فعل تقديره " ومن وراءِ إسحاقَ وهَبْنَا يعقوبَ "... "[١٢٩].

ورغم تصريح **أبي حيان الأندلسي**- في هذا الموضع - بأن العطف على التوهم لا ينقاس، فإنه في غير موضع يُوجّه الآيات على التوهم، كما في توجيهه قراءة (فيدهنوا) في قوله تَعَالَىٰ: ﴿ وَدُّواْ لَوۡ تُدۡهِنُ فَيُدۡهِنُونَ ﴾ القلم: ٩. يقول: " ولنصبه - يُدْهِنُوا - وجهان: **أحدهما**: إنه جواب " وَدُّوا " لتضمنه معنى " لَيْتَ ". **والثاني**، أنه على توهم أنه نطق بأن؛ أي: (وَدُّوا أنْ تُدهنَ فيدهِنُوا)، فيكون عطفًا على التوهم، ولا يجيء هذا الوجه إلا على قول من جعل " لو " مصدرية بمعنى " أنْ "[١٣٠].

وفيما يبدو لي أن تردّد **أبي حيان الأندلسي** بين عدم قياسية العطف على التوهم، وبين قبوله له في توجيه بعض الآي ضرورة تُقدّر بقدرها، فكون ظاهرة التوهم شائعة في التراكيب اللغوية أمر معترف به، وقد سبق أن قرره ابن جني وأثبتته كتب النحويين بعبارات مختلفة في الأبواب النحوية؛ ويمكن تبرير موقف أبي حيان الأندلسي من مسألة التوهم في بناء القاعدة النحوية وتوجيهها بما يلي:

- إن غموض مفهوم الكثرة في بناء القواعد لم يكن محددا لدى النحويين - وليس أبو حيان بدعا في ذلك - فالمسألة عنده من قبيل ما كثر في الاستعمال، ولم يطرد في القياس.

- ربط المسألة بالنص القرآني وضعه – كغيره – أمام تنزيه القرآن عن التوهم، لكن سياق النص في كثير من الأحيان كان يقتضيه أن يقبل به، ما دام ذلك التوجيهُ يوافق المعنى المراد من الآيات الكريمة.
- إن الرفض ربما كان في بناء القاعدة النحوية على التوهم، أما القبول به فيكون في توجيه ما خالف القواعد المطردة؛ ليتحقق مبدأ طرد الباب على وتيرة واحدة.

وعطفا على ما سبق، فإن البحث لا يرى أن يؤخذ بهذه الظاهرة عند وضع قاعدة نحوية يقاس عليها؛ لأنه يفتح بابا للتمحل وتفريع القواعد وكثرة الاستثناءات التي تعقد عملية الفهم اللغوي، إذ إنّ من أهم وظائف اللغة ألا يُؤتى المتلقي من قِبَل سوء فهم المتكلم باللغة. أما الاعتماد على " التوهم " – وليس " الوهم" – في تأويل ما يبدو مخالفا للقاعدة المطردة، فلا غضاضة في اللجوء إليه في أضيق الحدود الممكنة؛ كي تدخل هذه التراكيب اللغوية تحت لواء القاعدة المطردة، بشرط أن نطمئن لفصاحتها وورودها عن العرب الخُلَّص؛ وبذلك لا نُضيع جزءًا من تراثنا اللغوي الذي يُستعان به في الكشف عن المراحل التاريخية التي مرت بها لغتنا.

(خاتمة البحث)

كان من غايات دراسة (المفارقات النحوية) في اطراد القاعدة النحوية وشذوذها الكشفُ عن فكـر النحـويين في التوفيـق بـين القاعـدة المطـردة ومـا تـصطدم بـه مـن استعمالات لتراكيب لغوية لا تقل عن غيرها في الفصاحة، اللهم إلا عند التعامل مـع مستوى اللغة المشتركة، حيث لا ترقى إلى درجة الاطراد فيهـا. وحـاول البحـث نظـم هذه المفارقات المتناثرة في سلك واحـد مـن خـلال معالجـة قـضية الاطـراد والـشذوذ وأحكامهما الكمية على النصوص اللغوية، وكذلك العدول عن أصل القاعـدة، لأنـه لـيس بالـضرورة أن تـأتي النـصوص مطـردة مـع القاعـدة أو الحكـم العـام علـى الاستعمالات اللغوية.

وأبرز النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة، هي كالتالي:

١- فكرة "الكمّ" أو "الكثرة والقلة" هي محدد رئيس للاطراد والشذوذ في القاعدة، ولم تكن هذه الفكرة واضحة في فكر النحويين عند عملية التقعيد، فقد بنوا القواعد على كم متفاوت من النصوص اللغوية؛ وذلك لأسباب منهجية بين المدارس النحوية، ولطبيعة ذاتية مردها تفاوت النحويين في الثقافة اللغوية والإلمام بالمادة اللغوية.

٢- التعبير عن (الاطراد والشذوذ) بمصطلحات عدة، كالكثرة والغلبة والشيوع والقياس والباب... والقلة والندرة والشاذ واللهجة والضرورة... إلخ، لم تكن تعبيرات دقيقة عن التصور العام للاطراد والشذوذ في القاعدة النحوية؛ لذلك نظر البحث إليها على أنها وصف لدرجات الاستعمال اللغوي، الذي يأتي في بعض الأحيان مخالفا لاطراد القواعد.

٣- حدث تطور في الفكر النحوي عند تطبيق مبدأ "الكثرة والشيوع" في بناء القاعدة، لأن القاعدة تصطدم أحيانا ببعض الاستعمالات اللغوية، ولذلك قالوا: "ليس من شرط المقيس عليه الكثرة".

٤- هناك خلاف حول وجود بعض الظواهر اللغوية من أصلها، عند بناء القاعدة النحوية، حيث بُنيت على القياس المحض، مثل: "ترخيم العلم المركب"، و"تقديم خبر كان الناسخة عليها أو توسطها بينها وبين اسمها"... وغيرها، وهو ما أفسح المجال للاستظهار العقلي والحجاج، الذي شعّب المسائل دون أن يصف واقعها اللغوي.

٥- ألقت فكرة عصر الاستشهاد - بوصفه اشتمل على قصور منهجي في التقعيد اللغوي، وهو بناء القواعد على عدة لهجات مثّلت اللغة الفصحى- بظلالها على القاعدة النحوية، حيث وُجِدت قواعد نحوية تنقضها قواعد أخرى، وقواعد توزعت على مستويات مختلفة للغة. وهذا يعني افتقار النحو العربي إلى وحدة الموضوع والدراسة، التي تكفل لأي نظام لغوي الاطرادَ في القواعد والأحكام وتَوَحُّد الخصائص.

٦- احترام النحويين على اختلاف توجهاتهم لكل ما شذ في اللغة عن قواعدها، حيث اتخذوا عدة إجراءات رأوا أنها ضمينة بأن تُدخله تحت لواء القاعدة المطردة، وذلك بتوسيع القاعدة بإضافة شروط نحوية لتستوعب التراكيب اللغوية التي لا ترقى إلى درجة الاطراد، وتوسيع رقعة المسموعات بالإكثار من الاستشهاد بالقراءات القرآنية والحديث الشريف، والقول بحجية لغات العرب، والتطور اللغوي في المفردات والتراكيب عند الاستعمال، والضرورة الشعرية، والتأويل النحوي لكل ما شذ عن القاعدة... إلخ.

٧- إن وجود هذه المفارقات النحوية لم يكن لقصور في الفكر النحوي بل لقصور منهجي عند التطبيق؛لأن النحويين كانوا حريصين على إحكام النظام النحوي، وتحويل المعرفة إلى الصناعة والعلم المنضبطين.

وينبه البحث على التوصيات التالية:

- تضييق دائرة التوهم في النحو العربي، فالقول به في بناء القاعدة أمر مرفوض في نظر البحث، ولا يلجأ إليه النحوي في تفسير القاعدة إلا في أضيق الحدود؛ لأنه يفتح بابا من التمحل والخلف الواسع بين النحويين في مسائلهم.
- تصفية أبواب النحو من الشواهد الشعرية التي قيل أنها صُنعت لاستحداث قواعد نحوية لم يرد فيها سماع عن العرب، أو على الأقل قصر دراستها على المتخصصين في اللغة؛ من قبيل التيسير على المتعلمين للنحو العربي.
- إعادة النظر في روايات الشاهد الشعري وما بني عليه من قواعد نحوية متضاربة، وذلك بتفعيل منهج المحَدِّثين في نقد سند الرواية ومتنها، لأن النحويين وقعوا فيما وقع فيه دارسو الأدب من الاعتماد على روايات متعددة، رغم أن جهة الدرس وغايته منفكة بين الفريقين.
- إعادة هيكلة الأبواب النحوية، والاقتصار على القواعد المعبرة عن اللغة المشتركة الفصحي، وعدم الخلط بينها وبين الظواهر اللغوية التي تنتمي للهجات العربية، كي يتحقق لعلم النحو وحدة الموضوع والدراسة.

الهوامش والتعليقات:

١) اللغة بين المعيارية والوصفية (١٥٨).
٢) الإمتاع و المؤانسة (٢ / ١٣).
٢) سر الفصاحة (٥٩).
٣) لسان العرب (٣ / ٢٦٧ – ٢٦٨).
٤) معجم مقاييس اللغة (٣ / ١٣٩).
٦) لم يرد ذكر للشاذ، وربما استبدل به النادر. رسالة الحدود (٧٣).
٧) الخصائص (١ / ٩٨).
٨) الأشباه والنظائر في النحو (١/ ٢).
٩) التعريفات (١٢٤). والتوقيف على مهمات التعاريف (٢٠١).
١٠) التعريفات (١٢٤).
١١) ومثل له ابن جني بقولهم: أخوص الرمث، واستصوبت الأمر، واستحوذ، وأغيلت المرأة، واستنوق الجمل، واستتيست الشاة، واستفيل الجمل. الخصائص (١ / ٩٩).
١٢) ومثل له ابن جني بقولهم: مكان مبقل. هذا هو القياس والأكثر في السماع باقل. ووقوع خبر عسى اسما صريحا؛ نحو قولك: عسى زيد قائما أو قياما الخصائص (١ / ٩٨، ٩٩).
١٣) الأصول في النحو (١ / ٥٧). ومنه عند ابن جني، تتميم مفعول فيما عينه واو؛ نحو: ثوب مصوون، ومسك مدووف. وحكى البغداديون: فرس مقوود، ورجل معوود من مرضه. الخصائص (١ / ٩٩).
١٤) انظر: الخصائص (١ / ١٠٠).
١٥) الاقتراح في علم أصول النحو (١١٤).
١٦) الكتاب (٣ / ٥٠٨).
١٧) الأصول في النحو (١ / ٥٦، ٥٧).
١٨) السابق (١ / ٣٢٤).

١٩) الإنصاف في مسائل الخلاف (١ / ٢١٤).
٢٠) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (١ / ٢٩١).
٢١) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (٣ / ١٦٢٢).
٢٢) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع (٢ / ٣٥٢). وارتشاف الضرب من لسان العرب (٣ / ١٧٤٧).
٢٣) انظر: طبقات النحويين واللغويين للزبيدي (٣٩).
٢٤) اللغة والنحو بين القديم والحديث (٤١).
٢٥) انظر: شرح التسهيل (٣ / ٤٣٠).
٢٦) أصول التفكير النحوي (٢٧).
٢٧) الإغراب في جدل الإعراب، لابن الأنباري (٤٥).
٢٨) المدخل إلى دراسة النحو العربي (١٢٤).
٢٩) التفكير العلمي في النحو العربي (٣٩، ٤٠). وانظر: التقعيد النحوي بين السماع والقياس (مقدمة ص "ب")
٣٠) انظر على سبيل المثال: اللغة بين المعيارية والوصفية للدكتور تمام حسان.
٣١) لمع الأدلة في أصول النحو (٨١)
٣٢) السابق (٩٣).
٣٣) انظر: شرح المفصل لابن يعيش (٣/ ٥١).
٣٤) انظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني (٣/ ٩٤).
٣٥) الإيضاح في شرح المفصل (١/ ٤٤٣).
٣٦) نتائج الفكر في النحو (٢٠٧).
٣٧) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (٤ /٦٤٣). وهو رأي الصبان في حاشيته على الأشموني (٣ / ٩٤).
٣٨) التصريح بمضمون التوضيح (٢ / ١١٧).

٣٩) البيت من الوافر، للبيد بن ربيعة في ديوانه (٧٠)، والكتاب (١/ ٣٧٢)، والمقتضب (٣/ ٢٣٧)، وبلا نسبة في الإنصاف في مسائل الخلاف (٢/ ٨٢٢)، وخزانة الأدب (٣/ ١٩٢).

٤٠) شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ (١/ ٤٤٧).

٤١) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع (٢/ ٢٢٧).

٤٢) انظر مرتبا: الكتاب (١/ ٣٧٠)، وارتشاف الضرب من لسان العرب (٣/ ١٥٧٠)، والتصريح بمضمون التوضيح (١/ ٣٧٤).

٤٣) انظر: شرح الأشموني على الألفية (٢/ ٢٥٧)، المقتضب (٣/ ٢٣٤).

٤٤) انظر: شرح الكافية الشافية لابن مالك (٢/ ٧٣٦).

٤٥) انظر: شرح التسهيل (٢/ ٣٢٨- ٣٢٩)، وشرح الألفية لابن الناظم (٣١٦ - ٣١٧).

٤٦) انظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب (٣/ ١٥٧٢).

٤٧) حاشية الصبان على شرح الأشموني (٣/ ٩٤)،

٤٨) الخصائص (١ / ١١٦).

٤٩) شرح المفصل (٥ / ١٤٦، ١٤٧)، وانظر: شرح شافية ابن الحاجب لرضي الدين الاستراباذي (٢ / ٢٤).

٥٠) الخصائص (١ / ١١٧).

٥١) الاقتراح في علم أصول النحو (٢١٦).

٥٢) اللغة بين المعيارية والوصفية (١٥٨).

٥٣) ارتشاف الضرب من لسان العرب (٥ / ٢٢٣٠).

٥٤) المسألة في: الإنصاف في مسائل الخلاف (١ / ٣٤٧ - ٣٥٦)، وهمع الهوامع (٢ / ٦٢ - ٦٣)، وارتشاف الضرب (٥ / ٢٢٢٧ – ٢٢٣١)، والإيضاح في شرح المفصل (١/ ٣٠٣)، وشرح الرضي على الكافية (١ / ٣٩٤ - ٣٩٧).

٥٥) البيت من الطويل، لزهير بن أبي سلمى، في ديوانه (١٦٣)، والكتاب (٢ / ٢٧١)، والإنصاف في مسائل الخلاف (١ / ٢١٥)، وشرح الأشموني (٢ / ٤٧٠).

٥٦) الكتاب (٢/ ٢٧١).
٥٧) شرح الرضي على الكافية (١/ ٣٩٦).
٥٨) الأصول في النحو (١ / ٨٩)، وهو رأي ابن مالك في شرح التسهيل (١ / ٣٥٥).
٥٩) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع (١ / ٣٧٤).
٦٠) الخلاف النحوي في مغني اللبيب لابن هشام (٦).
٦١) أصول التفكير النحوي (١٢٤).
٦٢) انظر: المسألة (٦٥) من الإنصاف في مسائل الخلاف (٢ / ٤٦٣ – ٤٧٤).
٦٣) الحديث في الجامع الصحيح (صحيح البخاري) (٤/ ٣٠).
٦٤) الحديث في الجامع الصحيح (صحيح البخاري) (٩ / ١٤٢).
٦٥) الحديث في العلل المتناهية في الأحاديث الواهية (٢ / ٦٠٨).
٦٦) انظر: شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح (٤١ – ٤٤).
٦٧) انظر مرتبا: الخصائص (١/ ١٦٨)، (١/ ١٢٦)، والاقتراح في علم أصول النحو (١٥٦).
٦٨) انظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (١ / ٣٠٣ – ٣٠٦).
٦٩) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف (١/ ١٦٥، ١٦٦).
٧٠) انظر: شرح التسهيل (١/ ٣٦٩).
٧١) الخصائص (١/ ١٢٥).
٧٢) الإيضاح في شرح المفصل (١ / ٣٩٧ – ٣٩٨).
٧٣) الاقتراح في علم أصول النحو (٣٢).
٧٤) الخصائص (٢ / ١٢).
٧٥) الكتاب (١ / ٣٢).
٧٦) الأصول في النحو (١ / ٥٦، ٥٧).
٧٧) الخصائص (٢ / ١٤).
٧٨) السابق (٢ / ١٢).

٧٩) شرح المفصل لابن يعيش (٣ / ٨٥).
٨٠) شرح الرضي على الكافية (٢ / ٥).
٨١) البيت من الطويل، بلا نسبة في همع الهوامع (/ ٢٢٣)، والتصريح بمضمون التوضيح (٢ / ٨٧٤).
٨٢) انظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب (٢ / ٩٤٥ – ٩٥١).
٨٣) انظر: الخصائص (١ / ٢٩٥)، وارتشاف الضرب من لسان العرب (٢ / ٩٤٣ – ٩٤٤)، وشرح التسهيل (١ / ١٦١).
٨٤) البيت من الطويل، للنابغة الذبياني، في ديوانه (٨٢)، و الخصائص (١ / ٢٩٤)، وأوضح المسالك (٢ / ١١٠)، وهمع الهوامع (١ / ٢٢١)، وخزانة الأدب (١ / ٢٧٨).
٨٥) الخصائص (١ / ٢٩٦).
٨٦) نقلا عن: الاقتراح في علم أصول النحو (١٠١- ١٠٢)
٨٧) الإنصاف في مسائل الخلاف (١/ ٣٨٣).
٨٨) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل (١ / ٢٤٥ – ٢٤٧).
٨٩) مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب (١ / ٣٦٦).
٩٠) انظر: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل (١ / ٢٤٦ – ٢٤٧).
٩١) التفكير العلمي في النحو العربي (٤١).
٩٢) انظر: رأي في تفسير الشواذ في لغة العرب، ضمن بحوث ومقالات في اللغة (٥٨).
٩٣) اللغة، لفندريس (٢٠٨).
٩٤) خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب (١ / ١٧).
٩٥) الكتاب (١ / ٢٠٤ – ٢٠٥).
٩٦) البيت من الطويل، للمخبل السعدي في ديوانه (٢٩٠) برواية (ليلى)، وفي الخصائص (٢ / ٣٨٤)، والإنصاف في مسائل الخلاف (٢ / ٨٢٨).
٩٧) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف (٢ / ٨٢٨ – ٨٣٢)، وشرح التسهيل (٢ / ٣٨٩ – ٣٩١).

٩٨) البيت من الطويل، لطرفة بن العبد، في ديوانه (٣٣)، والكتاب (٣ / ٩٩)، والأصول في النحو (٢ / ١٦٢)

٩٩) الإنصاف في مسائل الخلاف (٢ / ٥٦٠ - ٥٦٥).

١٠٠) الاقتراح في علم أصول النحو (٦٣).

١٠١) البيت من الكامل، في الكتاب (١/ ١١٣)، وخزانة الأدب ولب لباب لسان العرب (٨ / ١٦٩).

١٠٢) خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب (٨ / ١٦٩).

١٠٣) انظر: المزهر في علوم اللغة وأنواعها (١ / ١٧٩).

١٠٤) الأبيات من مجزوء الرمل، في شرح المفصل لابن يعيش (١ / ٦٣)، والمزهر في علوم اللغة وأنواعها (١ / ١٧٩)، وخزانة الأدب (١ / ١٧٧).

١٠٥) شرح المفصل (١ / ٦٢).

١٠٦) البيت من البسيط، في النوادر في اللغة (٢٠٨)، والكتاب (٣ / ٦٥)، والأصول (٣ / ٤٦٢).

١٠٧) انظر: الكتاب (٣ / ٦٤ - ٦٥).

١٠٨) النوادر في اللغة (٢٠٨).

١٠٩) البيت من الوافر، لجرير في ديوانه (١ / ٢٢١)، وفي الكتاب (٢ / ٢٧٠)، وشرح التسهيل (٣ / ٤٣٠)، وأوضح المسالك (٤ / ٦٤).

١١٠) شرح التسهيل (٣ / ٤٣٠). وانظر: الكتاب (٢ / ٢٧٠).

١١١) اللغة بين المعيارية والوصفية (١٧٦).

١١٢) خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب (١/ ٦).

١١٣) البيت من الطويل، للفرزذق في ديوانه (٣٨٦) برواية "مجرّف"، والإنصاف في مسائل الخلاف (١ / ١٨٨).

١١٤) انظر: نزهة الألباء في طبقات الأدباء (٢٨).

١١٥) شرح الرضي على الكافية (٢ / ١١٩).

١١٦) الجنى الداني في حروف المعاني (٤٨٥ – ٤٨٦).
١١٧) شرح الألفية ومعه حاشية الصبان وشرح الشواهد للعيني (١ / ٤٠٤).
١١٨) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب (١ / ٢٧). وانظر: الجنى الداني (٣٦٣ – ٣٦٤).
١١٩) انظر: الخصائص (١ / ١٩٢ – ١٩٤).
١٢٠) انظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب (٤ / ١٩١٤).
١٢١) انظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، أقسام العطف (٢ / ٥٤٥ – ٥٥٥).
١٢٢) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب (٢ / ٥٥١).
١٢٣) الكتاب (٣ / ١٠١).
١٢٤) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع (٣ / ١٩٧).
١٢٥) اللغة والنحو بين القديم والحديث (١٦٨ - ١٦٩).
١٢٦) الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية (١٠١٠).
١٢٧) الخصائص (٢ / ٤١٣).
١٢٨) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب (٢ / ٥٤٩)، وأقسام العطف (٢/ ٥٤٥ – ٥٥٥).
١٢٩) انظر: الكشاف (٢ / ٥١١)، وتفسير البحر المحيط (٥ / ٢٤٤).
١٣٠) تفسير البحر المحيط (٨ / ٣٠٤). وانظر أيضا (٨ / ٢٧١)، (٨ / ٤١٩).

المصادر والمراجع

١- **الأزهري، خالد**: التصريح بمضمون التوضيح في النحو، تحقيق محمد باسل عيون السود. دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى ٢٠٠١م.

٢- **الأشموني**: شرح الأشموني على الألفية ومعه حاشية الصبان وشرح الشواهد للعيني، تحقيق طه عبدالرؤوف سعد. المكتبة التوفيقية بالقاهرة، بدون طبعة أو تاريخ.

٣- **الأنباري، أبو البركات**: الإغراب في جدل الإعـراب، تحقيـق سـعيد الأفغـاني.مطبعـة الجامعـة السورية، طبعة ١٩٥٧م.

– الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد المكتبة العصرية – بيروت، طبعة ١٩٩٧م.

– نزهة الألباء في طبقات الأدباء،تحقيق إبراهيم السامرائي. مكتبة المنار، الزرقاء – الأردن، طبعة ١٩٨٥م.

٤- **الأندلسي، أبو حيان**: ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق رجب عثمان محمد وآخر. مكتبة الخانجي – القاهرة، الطبعة الأولى ١٩٩٨م.

– التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تحقيق حسن هنداوي. دار العلم– دمشق، الطبعة الأولى ١٩٩٨م.

– تفسير البحر المحيط، تحقيق عادل عبد الموجود وآخرين. دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٣م.

٥- **الأنصاري، أبو زيد**: النوادر في اللغة، تحقيق ودراسة دكتور محمد عبد القادر أحمد. دار الشروق – القاهرة، الطبعة الأولى ١٩٨١م.

٦- **الاستراباذي، رضي الدين**: شرح الرضي على الكافية، تحقيق يوسف حسن عمر. منشورات جامعة قاريونس– ليبيا، طبعة ١٩٧٨م.

- شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق محمد نور الحسن وآخرين. دار الكتب العلمية – بيروت، طبعة ١٩٧٥م.

٧- **البخاري، محمد بن إسماعيل**: الجامع الصحيح (الجامع البخاري)، دار الشعب – القاهرة، طبعة ١٩٨٧م.

٨- **البغدادي، عبد القادر**: خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق عبد السلام هارون. مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الرابعة ٢٠٠٠م.

٩- **التوحيدي، أبو حيان:** الإمتاع والمؤانسة،تصحيح أحمد أمين، وأحمد الزين. منشورات دار مكتبة الحياة - بيروت، بدون/ طبعة- تاريخ.

١٠- **الجرجاني، الشريف**: التعريفات.دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى ١٩٨٣م.

١١- **جرير بن عطية**: ديوانه شرح محمد بن حبيب، تحقيق دكتور نعمان طه. دار المعارف بمصر، طبعة ثالثة.

١٢- **ابن جني، أبو الفتح**: الخصائص، تحقيق محمد علي النجار. الهيئة المصرية العامة للكتاب بالقاهرة، طبعة ١٩٩٩م.

١٣- **ابن الجوزي، عبد الرحمن**: العلل المتناهية في الأحاديث الواهية، تحقيق خليل الميس. دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٣ه.

١٤- **ابن الحاجب، أبو عمرو:** الإيضاح في شرح المفصل، تحقيق موسى بناي العليلي. طبعة وزارة الأوقاف والشئون الدينية- العراق، بدون تاريخ.

١٥- **حسان، تمام:** اللغة بين المعيارية والوصفية. عالم الكتب - القاهرة، الطبعة الرابعة ٢٠٠١م.

١٦- **حسن، عباس:** اللغة والنحو بين القديم والحديث. دار المعارف بمصر، طبعة ١٩٦٦م.

١٧- **الحلبي، ابن يعيش**: شرح المفصل، إدارة الطباعة المنيرية بمصر، بدون طبعة أو تاريخ.

١٨- **الخفاجي، ابن سنان:** سر الفصاحة. دار الكتب العلمية ـ بيروت، الطبعة الأولى ١٩٨٢م.

١٩- **الرماني، أبو الحسن**: رسالة الحدود، تحقيق إبراهيم السامرائي. دار الفكر – عمان، الطبعة الأولى، بدون تاريخ.

٢٠- **الزبيدي، أبو بكر**: طبقات النحويين واللغويين، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. دار المعارف بمصر، الطبعة الثانية، بدون تاريخ.

٢١- **زهير بن أبي سلمى:** ديوانه بشرح أبي العباس ثعلب، تحقيق حنا نصر الحتي. دار الكتاب العربي – بيروت، طبعة ٢٠٠٤م.

٢٢- **الزمخشري، أبو القاسم:**الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل. دار إحياء التراث العربي- بيروت، الطبعة الأولى ٢٠٠٣م.

٢٣- **ابن السراج، أبو بكر**: الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي. مؤسسة الرسالة ببيروت، الطبعة الثالثة ١٩٩٦م.

٢٤- **السهيلي، أبو القاسم**: نتائج الفكر في النحو، تحقيق الدكتور محمد إبراهيم البنا. دار الرياض للنشر والتوزيع، بدون طبعة / تاريخ.

٢٥- **سيبويه، أبو بشر:** الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون. دار الجيل - بيروت، بدون طبعة أوتاريخ.

٢٦- **السيوطي، جلال الدين**: الأَشباه والنظائر فى النحو، تحقيق فايز ترحيني. دار الكتاب العربي - لبنان، طبعة ١٩٨٤م.

- الاقتراح في علم أصول النحو، تحقيق دكتور محمود سليمان ياقوت. دار المعرفة الجامعية الإسكندرية، طبعة ٢٠٠٦م.
- المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق محمد أحمد جاد المولى وآخران. دار الحرم للتراث - القاهرة، الطبعة الثالثة، بدون تاريخ.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق أحمد شمس الدين. دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٨م.

٢٧- **الشاطبي، أبو إسحق:** المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، تحقيق الدكتور عبد الرحمن العثيمين وأخرين، معهد البحوث العلمية وإحياء الثراث الإسلامي– جامعة أم القرى، طبعة ٢٠٠٧م.

٢٨- **شرف الدين، محمود عبد السلام:** التقعيد النحوي بين السماع والقياس. رسالة ماجستير، كلية دار العلوم - جامعة القاهرة، سنة ١٩٦٨م.
٢٩- **طرفة بن العبد**: ديوانه، تحقيق عبد الرحمن المصطاوي. دار المعرفة - بيروت، طبعة ٢٠٠٣م.
٣٠- **عبد التواب، رمضان**: (رأي في تفسير الشواذ في لغة العرب) ضمن بحوث ومقالات في اللغة. مكتبة الخانجي – القاهرة، الطبعة الأولى ١٩٨٢م.
٣١- **ابن عقيل، بهاء الدين**: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد. مكتبة دار التراث - القاهرة، الطبعة العشرون ١٩٨٠م.
٣٢- **ابن فارس، أحمد**: معجم مقاييس اللغة، تحقيق عبد السلام هارون، دار الفكر – بيروت، طبعة ١٩٧٩م.
٣٣- **الفرزدق، همام بن غالب**:ديوانه، تحقيق علي فاغور. دار الكتب – بيروت، طبعة ١٩٨٧م.
٣٤- **فندريس:** اللغة، ترجمة عبد الحميد الدواخلي، ومحمد القصاص. مكتبة الأنجلو المصرية - القاهرة، طبعة١٩٥٠م.
٣٥- **الكفوي، أبو البقاء**:الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، تحقيق عدنان درويش وآخر. مؤسسة الرسالة - بيروت، طبعة ٢٠٠١م.
٣٦- **لبيد بن ربيعة:** ديوانه، تحقيق حمدو طماس. دار المعرفة – بيروت، طبعة ٢٠٠٤م.
٣٧- **ابن مالك، جمال الدين**: شرح التسهيل، تحقيق الدكتور عبد الرحمن السيد، وآخر. دار هجر - القاهرة، الطبعة الأولى١٩٩٠م.
- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، تحقيق عدنان عبد الرحمن الدوري. مطبعة العاني ببغداد، طبعة ١٩٧٨م.
- شرح الكافيه الشافيه، تحقيق عبد المنعم أحمد هريدي. دار المأمون للتراث- السعودية، طبعة ١٩٨٢م.
- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي. مكتبة العروبة – القاهرة، بدون طبعة / تاريخ.

٣٨- **المبرد، أبو العباس:** المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة. المجلس الأعلى للشئون الإسلامية- القاهرة، طبعة ١٣٨٥ - ١٣٨٨هـ.

٣٩- **محمد، أحمد علي**:الخلاف النحوي في مغني اللبيب لابن هشام. رسالة ماجستير، كلية دار العلوم بالقاهرة، سنة ٢٠٠٤م.

٤٠- **المخبل السعدي:** ديوانه، ضمن كتاب شعراء مقلون، تحقيق حاتم الضامن. عالم الكتب – بيروت، الطبعة الأولى ١٩٨٥م.

٤١- **المرادي، ابن أم قاسم**: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، تحقيق دكتور عبدالرحمن على سليمان. دار الفكر العربي بالقاهرة، الطبعة الأولى ٢٠٠١م.

- الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق فخر الدين قباوة وآخر. دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٢م

٤٢- **المصري، ابن منظور:** لسان العرب. دار صادر – بيروت، الطبعة الثالثة ١٤١٤هـ.

٤٣- **المصري، ابن هشام**: أوضح المسالك إلى ألفيةابن مالك، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد المكتبة العصرية - بيروت، طبعة ١٩٩٨م.

- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق محيي الدين عبد الحميد. المكتبة العصرية-بيروت، طبعة١٩٩١م.

٤٤- **أبو المكارم، علي**: أُصول التفكير النحوي. دار غريب – القاهرة، طبعة ٢٠٠٦م.

- المدخل إلى دراسة النحو العربي. دار غريب – القاهرة، الطبعة الأولى ٢٠٠٦م.

٤٥- **الملخ، حسن خميس**: التفكير العلمي في النحو العربي: الاستقراء – التحليل – التفسير. دار الشروق – القاهرة، الطبعة الأولى ٢٠٠٢م.

٤٦- **المناوي، زين الدين**: التوقيف على مهمات التعاريف.عالم الكتب – القاهرة، الطبعة١٩٩٠م.

٤٧- **النابغة الذبياني**: ديوانه، تحقيق حمدو طماس. دار المعرفة – بيروت، طبعة ثانية ٢٠٠٥م.

٤٨- **ابن الناظم، محمد**: شرح ألفية بن مالك، تحقيق عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد. دار الجيل- بيروت، الطبعة الأولى ١١٩٩٨م.